

القول الأنور

في بيان حكم لبس الأكر

للعلامة المعلوم محمد هاشم بن عبد الغفور

الحفي القادري السندي السوي

(السنه ١٧٤ هـ)

خرج أحاديثه أبو الضياء محمد فرحان القادري الرضوي العطاري

دارالعلم

للطبعة والنشر والتوزيع

القول الأم نور

ففي بيان حكم لبس الأحمر

الطبعة الأولى
1431هـ/2010م

للعامة المخدم محمد هاشم بن عبد الغفور السندی التتوى
(المتوفى 1174هـ)

خرج أحاديثها
أبو الضياء محمد فرحان القادري الرضوي العطاري

من إصدارات

دار إحياء العلوم

P.O. Box # 4949, Karachi-74000, Pakistan.
Email: ihya_al_uloom@hotmail.com

دار إحياء العلوم

للطباعة والنشر والتوزيع

استحسنه

شيخ التفسير والحديث العلامة المفتي أبو الطالح
محمد فيض أحمد الأويسى القادري الرضوي

(مَتَّعَنَا اللَّهُ بِطُولِ حَيَاتِهِ)

بسم الله الرحمن الرحيم، نحمده ونصلّي ونسلم على رسوله الكريم
أما بعد! فإني قرأت الرسالة المسماة بـ «القول الأنور في بيان
حكم لبس الأحمر» للعلامة المحدث الفقيه المخدوم محمد هاشم
التتوي قدس سرّه، فيها أبحاث عجيبة، ومضامين غريبة في تحقيق
كراهة لبس الأحمر.

فجزاه الله جزاءً جزيلاً وأجرًا عظيمًا على تأليف هذه الرسالة
على هذا الموضوع، وجزى الله أراكين «دار إحياء العلوم»، كراتشي
جزاءً خيراً على إشاعته بين المسلمين، وتقبّل الله منهم نشرها بجاه
حبيبه الكريم الرؤف الرحيم صلى الله العليّ العظيم وسلم عليه وعلى
آله وأصحابه أجمعين.

حرّره

الفقيه القادري محمد فيض أحمد الأويسى الرضوي

(البهاولفور (باكستان)

١٠ محرم الحرام ١٤٢٥ هـ

ترجمة العلامة المخدوم محمد هاشم التتوي السندي عليه الرحمة

اسمه ونسبه:

هو العلامة المحدث، الفقيه، المخدوم محمد هاشم بن عبد
الغفور بن عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن خير الدين
الحارثي السندي البتورائي⁽¹⁾ ثم البهرامفوري⁽²⁾ ثم التتوي⁽³⁾. كان
أبوه الشيخ عبد الغفور رحمه الله من أعظم علماء سيوستان.⁽⁴⁾

(1) نسبة إلى «بتوره» وهي قرية صغيرة في مضافات «تته» ولد فيها
المخدوم عليه الرحمة.

(2) نسبة إلى «بهرامفور» كانت قرية في مضافات «تته» بين «جوك»
و«بلري».

(3) نسبة إلى «تته» وهي بلدة قديمة من بلاد سند كانت مركز العلم
والفضل وكانت بها مآت من المدارس وأمّا الآن فهي بلدة صغيرة
من بلاد باكستان قريب من بلدنا باب المدينة كراتشي.

(4) هي بلدة قديمة من بلاد السند فيها مرقد الشيخ عثمان مروندي
المعروف بـ «شهباز قلندر» يزوره المسلمون خصوصاً من أهل السند
والفنجاب والهند وأفغانستان ويتبركون به.

مولده:

ولد لعاشر الربيع المنور سنة ألف ومائة وأربع من الهجرة (١١٠٤هـ) الموافق ١٦٩٢م.

نشأته العلمية:

كان إماماً كاملاً عديم النظير في زمانه، رأساً في الفقه والأصول بارعاً في الحديث ومعانيه. وكان من العلماء والمحققين وحُفّاظ الحديث المدققين في الديار السندية.

درس على أبيه العلوم المتداولة، ثم سافر إلى «تته» وهي رحال العلماء وتلمذ على الشيخ محمد سعيد التتوي، ثم اتصل بالفاضل الشهير، المخدوم ضياء الدين التتوي تلميذ المخدوم عنايت الله التتوي وقرأ عليه الحديث، ثم رحل إلى الحجاز وذلك في سنة ١١٣٥هـ واستفاد من علماء الحرمين، كالشيخ عبد القادر الحنفي، والشيخ عبد بن عليّ المصري (المتوفى ١١٣٨هـ) والشيخ أبي الطاهر المدني، والشيخ عليّ بن عبد الملك، الدراوي (المتوفى ١١٤٥هـ).

لما رغب المخدوم إلى تزكية النفس ومال إلى التصوف فحضر في خدمة الشيخ أبي القاسم النقشبندي التتوي المتوفى (١١٣٨هـ) ولكنّه أرسله إلى الشيخ سعد الله السورتي (المتوفى ١١٣٨هـ) فأقام عنده سنة فألبسه شيخه خرقة الخلافة، ثم رجع إلى

وطنه وذلك في سنة ١١٢٧هـ. وأنشأ مدرسة في «تته».

الثناء عليه:

وقد أثنى عليه معاصروه وكبار علماء السند كالنعمان الثاني المخدوم عبد الواحد السيستاني (المتوفى ١٢٢٤هـ) والمخدوم أبو الحسن الداهري (المتوفى ١١٦٨هـ) والمخدوم إبراهيم الخليل التتوي والمخدوم محمد إبراهيم المدني (المتوفى ١٢٥٢هـ) وغيرهم.

آثاره العلمية:

وله مصنّفات ومؤلّفات كثيرة باللغات العربية والفارسية والسندية في التفسير، والقراءات، والتجويد، والحديث، والفقه، والسير، والتاريخ، والنحو، وأكثرها لم تطبع ومعظمها مخزونة في المكاتب القديمة، وبحمد الله تعالى قد فاز الشيخ المفتي محمد عبد الله النعيمي رحمه الله تعالى (المتوفى ١٤٠٣هـ) على الصور الشمسية لأكثرها وعدّها ابنه العلامة المفتي أبو عبيد الله محمد جان النعيمي في مقدمة «الوصية الهاشمية» مؤلفه العلامة المخدوم محمد هاشم التتوي السندي، بمائة وأربع وعشرين وهي؛

١

١. أصح الأسانيد
٢. اتّحاف الأكابر بمرويات الشيخ عبد القادر (رحمه الله)
٣. إصلاح مقدّمة الصلاة

٤. إرشاد الظريف لأطوار التصنيف

٥. أساس المصلي

٦. إجارة النجدة

ب

٧. البياض الجامع في أقوال الفقهاء

٨. بذل القوة في حوادث سني النبوة

٩. بناء الإسلام

١٠. الباقيات الصالحات في ذكر الأرواح الطاهرات

١١. بسط البردة لناظم البردة

ت

١٢. تنقيح الكلام في النهي عن قراءة الفاتحة خلف الإمام

١٣. تحفة الغاري بجمع المغازي

١٤. تصحيح المدرك في ثبوت إسلام الذمي بقوله للمسلم: أنا

مثلك

١٥. تمام العناية في الفرق بين صريح الطلاق والكناية

١٦. تحفة الأخوان في منع شرب الدخان

١٧. تهذيب الإصلاح في تنوير المصباح

١٨. تحفة المساكين إلى جناب الأمين

١٩. تحفة المسلمين في تقدير مهوور أمهات المؤمنين

٢٠. تحفة التائبين

٢١. تحقيق الكلام في الرد على من نفى صحة الإسلام المخطي

بكلمة الإسلام

٢٢. التحفة الهاشمية في شرح القصيدة القاسمية

٢٣. تحقيق الملك في ثبوت إسلام الذمي بقوله للمسلم: أنا

مثلك

٢٤. التحفة المرغوبة في أفضلية الدعاء بعد الصلاة المكتوبة

٢٥. تفسير سورة الكهف

٢٦. ترصع الدرة على درهم الصرة

٢٧. تحفة العلماء في قول «الصلاة خير من النوم» في أذان الفجر

حال القضاء

٢٨. تفسير القرآن المعروف بـ التفسير الهاشمي

٢٩. تهذيب الكلام

٣٠. تحفة القاري بجمع المقاري

ث

٣١. ثمانية قصائد في مدح النبي ﷺ

ج

٣٢. جنة النعيم في فضائل القرآن الكريم

ح

٣٤. حديقة الصفاء في أسماء المصطفى ﷺ⁽¹⁾

٣٥. حيات القلوب في زيارة المحبوب ﷺ

٣٦. حيات القاري بأطراف صحيح البخاري

٣٧. حيات الصائمين

٣٨. حلاوة الفم بذكر جوامع الكلم

٣٩. الحصن الممنوع عما أورد على من الحديث الموضوع

٤٠. الحجّة القويّة في مسألة القطع بالأفضلية

٤١. الحجّة الجليّة في حكم كراهة سور الأجنبية

٤٢. حمل الصلاح على معاند الإصلاح

خ

٤٣. خلاصة البيان في عدّ آي القرآن

د

٤٤. درهم الصرّة في وضع اليدين تحت السرّة

(1) قد طبع هذا الكتاب بالترجمة الأردوية لي بحمده تعالى. نشره

«جیلانی پبلشرز» کراتشي. فليطلب هناك. (أبو الضياء)

ذ

٤٦. ذريعة الوصول إلى جناب الرسول ﷺ

ر

٤٧. رسالة في المنع عن الماتم في أيام عاشوراء

٤٨. رسالة في تعداد وجوه القراءة الجارية في لفظ الآن

٤٩. رسالة في جمع وجوه القراءة الجارية في آية سورة البقرة

٥٠. رسالة في تحقيق أنّ الواجب على العالم المقلّد اتباع

المجتهد أو العمل بظاهر الحديث

٥١. رسالة في ذكر أفضل كيفيّات الصلاة على النبي ﷺ

٥٢. رسالة في موعظة ما يتعلّق بأحوال القبر وما بعده

٥٣. رسالة في كيفيّة مسح الرأس

٥٤. رسالة في شرح قوله ﷺ لعمار بن ياسر: «ويح لعمار

تقتله الفئة الباغية».

٥٥. رسالة في تعداد القراءة الجارية في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا

اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ﴾ إلخ

٥٦. رسالة في الجواب عما كتب بعض الأفاضل في الجواب

عنها

٥٧. رسالة في أن سابَّ النبي ﷺ إن أسلم لا يسقط عنه القتل ولو كان كافراً أصلياً.
٥٨. رسالة في تحقيق أسانيد حديث: «اقتلوا الساحر والساحرة»
٥٩. رسالة في تقدير الوضوء والغسل بموازين بلدة تته
٦٠. رفع الغطاء عن مسألة الرء
٦١. رفع الغطاء عن مسألة جعل العمامة تحت الرداء
٦٢. رفع العين عن مسألة الجمع بين العمتين
٦٣. رفع المنصب لتكثير التشهّدات في المغرب
٦٤. راحة المؤمنين
٦٥. رشف الزلال في تحقيق فيء الزوال
٦٦. رسالة في وجوه القراءة الجارية في آية: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾
٦٧. رسالة في مسألة السكر
٦٨. الرحيق المختوم في وصل أسانيد العلوم
٦٩. روضة الصفا في أسماء المصطفى ﷺ
٧٠. رسالة في مدح السند
- ز
٧١. زاد الفقير

٧٢. زاد السفينة لسالكى المدينة
- س
٧٣. السيوف القاهرة على ساب الحمسة الطاهرة
٧٤. السيف الجلي على سابَّ النبي ﷺ
٧٥. سفينة السالكين إلى بلد الله الأمين
٧٦. السنّة النبويّة في حقيقة القطع بالأفضليّة
- ش
٧٧. الشفاء الدائم عن اعتراض القائم
٧٨. الشفاء في مسألة الرء
٧٩. شفاء الجنان لأهل الصدق والإيقان
٨٠. شد النطاق فيما يلحق من الطلاق
- ط
٨١. الطراز المذاهب في ترجيح الصحيح من المذهب
٨٢. الطريق الأحمدية في حقيقة القطع بالأفضليّة
- ع
٨٣. عين الفقه
- غ
٨٤. غنية الظريف بجمع المرويّات والتصانيف

٨٥. غاية النيل في اختصار الاتحاف والذيل

ف

٨٦. فاكهة البستان
٨٧. فتح الغفار لعوالي الأخبار
٨٨. فتح القوي في نسب آباء النبي ﷺ
٨٩. فتح الكلام في كيفية إسقاط الصلاة والصيام
٩٠. فتح العلي في حوادث سني نبوة النبي ﷺ
٩١. فتح الغلاف بموازين السبعة من الأوقات
٩٢. فرائض الإسلام
٩٣. فرائض الإيمان
٩٤. الفصل المبين بحل عقدة قولهم: «الشك لا يزول اليقين»
٩٥. فيض الغني في جواز نكاح البالغة بدون إذن الولي
٩٦. فيض الغني في تقدير صاع النبي ﷺ

ق

٩٧. القول الأنور في بيان حكم لبس الأحمر (الرسالة التي بين يديك
بحمد الله تعالى)
٩٨. القول المعجب في بيان كثرة تشهّدات المغرب
٩٩. قال أقول
١٠٠. قوت العاشقين

ك

١٠١. كشف الغطاء عما يحلّ ويحرم من النّوح والبكاء
١٠٢. كشف الرين عن مسألة رفع اليدين
١٠٣. كشف الرمز عن وجوه الوقف على الهمز
١٠٤. كشف الستر في تقدير صدقة الفطر
١٠٥. كحل العين بما يقع من وجوه القراءة بين السورتين
١٠٦. كفاية القاري

ل

١٠٧. اللؤلؤ المكنون في تحقيق من السكون

م

١٠٨. مظهر الأنوار
١٠٩. معيار النقاد في تمييز المغشوش من الحياد
١١٠. مناسك الحج
١١١. مفتاح الصلاة
١١٢. مدّ الباع إلى تحرير الصاع
١١٣. موهبة العظيم في إرث حقّ مجاورة الشعراء الكريم
١١٤. مقدّمة الصلاة

ن

١١٥. نور العين في إثبات الإشارة في التشهدين

١١٦. النور المبين في جمع أسماء البدرين (رضي الله عنهم)
 ١١٧. نتيجة الفكر في تحقيق صدقة الفطر
 ١١٨. النفحات الباهرة في جواز القول بالخمسة الطاهرة
 ١١٩. نور البصائر ذيل اتحاف الأكابر
 ١٢٠. نظم الجواهر بذيل اتحاف الأكابر

9

١٢١. الوصية الهاشمية
 ١٢٢. وسيلة الغريب إلى جناب الحبيب ﷺ
 ١٢٣. وسيلة القبول في حضرة الرسول ﷺ
 ١٢٤. وسيلة الفقير إلى أسماء البشير النذير ﷺ

ووفاته:

أتاه رسول ربّه يوم الخميس في السادس من شهر رجب المرجب في سنة ألف ومائة وأربع وسبعين من الهجرة (١١٧٤هـ) فانتقل إلى رحمة ربه. ﴿إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

مدفنه:

ودفن في مقابر «مكلي» قرب «تته» وقبره الشريف معروف هناك ويزوره المسلمون ويتبركون به.

رَحِمَهُمُ اللَّهُ

كلمة عن الرسالة

ذكر الإمام المخدوم محمد هاشم عليه الرحمة في هذه الرسالة أنّ الثوب المصبوغ باللون الأحمر البحت مكروه كراهة تحريم على الصحيح المختار في مذهب إمامنا الأعظم أبي حنيفة سراج الأئمة الكوفي رحمه الله تعالى واستدلّ على هذه المسألة من وجهين الحديث والفقه.

أمّا استدلاله من الحديث فقسّمه على قسمين: القسم الأوّل وارد في الأحمر مطلقاً أو في المعصفر خصوصاً، والقسم الثاني ما هو وارد من النهي في المغرة خصوصاً وأجاب الجاحدين والقادحين بأحسن طريق.

أمّا استدلاله من الفقه على فقه الحنفية فمن كتب الأصول وغيرها وبيّن في هذه المسألة مذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين.

وبيّن أن الأحناف والمالكيين والحنبلين متفقين في هذه المسألة ما عدا الشوافع. اعلم أن المصنّف المخدوم محمد هاشم التتوي عليه رحمة الرب القويّ ذكر في هذه الرسالة: النهي عن لبس الأحمر ولم يذكر فيها على النهي عن لبس الأحمر ولم يذكر فيها على النهي عن لبس المعصفر لكون أصل كلامه مقصوراً على النهي

عن لبس الأحمر كما هو بيّنه بنفسه في آخر هذه الرسالة. أجره الله تعالى أجراً جزيلاً على جهده ومشقته في تحقيق هذه المسألة على مذهبه مذهب إمام الأئمة أبي حنيفة الكوفي رحمه الله تعالى وأسكنه بجنبوحة جنانه بفضلته وكرمه ولو قال قائل: إن المصبوب بالطين الأحمر ليس له ذلك الشأن فأجاب عنه بأحسن نهج.

وأن المخدوم عليه الرحمة أورد الأحاديث على النهي فمن جرح في تلك الروايات التي استشهد بها فأجاب عن جرحهم وتحقق فيه وأدى حق التحقيق. فجازه الله تعالى عليه أحسن الجزاء في دار الجزاء.

مصادر الرسالة

إن المصادر التي اعتمد عليها المخدوم محمد هاشم التتوي إننا سنحاول إبراز البعض منها على سبيل الذكر.

* القرآن الحكيم (كتاب الله ﷻ)

كتب تفاسير القرآن الحكيم:

* أنوار التنزيل وأسرار التأويل (للإمام القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله أبي عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي المتوفى ٧٩١هـ)

* الكشف (للعامة محمود بن عمر الزمخشري المتوفى

٥٢٨هـ)

كتب الأحاديث الشريفة:

* المسند (للإمام أحمد بن حنبل المتوفى ٢٤١هـ)

* صحيح البخاري (للإمام محمد بن اسماعيل البخاري المتوفى ٢٥٦هـ)

* صحيح مسلم (للإمام مسلم بن حجاج قشيري المتوفى ٢٦١هـ)

* سنن أبي داود (للإمام أبي داود سليمان بن أشعث المتوفى ٢٧٥هـ)

* سنن ابن ماجه (للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه المتوفى ٢٧٥هـ)

* سنن الترمذي (للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى ٢٧٩هـ)

* المعجم الكبير (للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى ٣١٠هـ)

* سنن النسائي (للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى ٣٠٣هـ)

* المستدرک (للإمام محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى ٤٠٥هـ)

- * المواهب اللدنية (للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني المتوفى ٩٢٣هـ)

كتب أصول الحديث:

- * فصول البدائع (للإمام شمس الدين محمد بن حمزة الفناري المتوفى ٨٣٤هـ)
- * تيسير الأصول (تلخيص جامع الأصول) (للعامة عبد الرحمن علي الشهير بابن ربيع الشيباني اليمني المتوفى ٩٤٤هـ)

أسماء الرجال:

- * تقريب التهذيب (للمحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ)
- * ميزان الاعتدال (للمحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ)

كتب الشروحات على كتب الأحاديث:

- * فتح الباري (للعامة ابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ)
- * عمدة القاري (للعامة بدر الدين العيني الحنفي المتوفى ٨٥٥هـ)
- * المرقاة (للعامة الملا علي القاري الحنفي المتوفى ١٠١٤هـ)

- * أشعة اللمعات (للعامة الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي المتوفى ١٠٥٢هـ)

عقائد:

- * شرح العقائد النفسية (للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى ٧٩٢هـ)
- * شرح المقاصد (للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى ٧٩٢هـ)
- * شرح المواقف (للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ)

كتب الفقه الحنفي:

- * الهداية (لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى ٥٩٣هـ)
- * فتح القدير (للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام المتوفى ٨٦١هـ)
- * البحر الرائق (للعامة زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري الحنفي المتوفى ٩٧٠هـ)
- * الكبير على المنية (لشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي)
- * خزانة المفتين (لشيخ الإمام حسين بن محمد السميقي الحنفي)

- * مختار الفتاوى (للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى ٥٩٣هـ)
- * الفتاوى الظهيرية (للإمام ظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري الحنفي المتوفى ٦١٩هـ)
- * فتاوي قاضيخان (للإمام فخر الدين حسن بن منصور أوزجندي المتوفى ٥٩٢هـ)
- * المحيط البرهاني (للشيخ الإمام العلامة برهان الدين محمود بن الصدر الشريعة بن مازة البخاري المتوفى ٦١٦هـ)
- * الذخيرة البرهاني (للعلامة أحمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي المتوفى ٦١٦هـ)
- * المحيط السرخسي (للإمام شمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى ٤٣٨هـ)

أصول الفقه:

- * تحرير الأصول (للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن همام المتوفى ٦٨١هـ)
- * التلويح على التوضيح (للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

المتوفى ٧٩٢هـ)

- * التقرير والتخبير (للفاضل محمد بن محمد بن أمير الحاج الحلبي الحنفي المتوفى ٨٧٩هـ)
- * تيسير التحرير (للمحقق محمد أمين المعروف بأمير يادشاه البخاري)
- كتاب اللغة:**
- * الصحاح في اللغة (للإمام أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي المتوفى ٣٩٣هـ)

هذه كلمة موجزة عن المصادر التي اعتمد عليها المؤلف والتفصيل يعرف بمطالعة الرسالة.

والدعاء من حضرة الله سبحانه وتعالى للذين سعوا في تحقيقه وتخريج أحاديثه وطباعة هذه الرسالة وجهدوا في هذا الأمر وتقبل الله تعالى سعيهم وجهدهم وشكر الله تعالى لهم ومن اجتهد فيه بحظ جسيم في الدنيا والآخرة بجاه النبي الأمي العربي الهاشمي المكي التهامي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

كتبه ابن مبارك (المفتي) محمد أحمد النعيمي السندي التتوي

الساكن بگلشن إلهي بخش في المبارك آباد شاه بندر في مضافات تته،
حالا الغريب آباد، ملير، كراتشي.

٥ الشوال المكرم ١٤٢٤هـ



الصفحة الأولى¹ عن الطباعة السابقة



الصفحة الثانية عن الطباعة السابقة

(س)
 وسأني حديث الأريب الإيجول عن عمران بن حصين رضي الله عنه وجد
 هذا أيضا منه ما رواه عبد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنه أنه قال مر رجل و
 عليه ثوبان أحمران فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه أخرجه
 هو داود والترمذي وقال الترمذي حديث حسن وأخرجه الحاكم وقال هذا الحديث
 صحيح الإسناد وهذا ما رواه مزني بن يزيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال إن الشيطان يحب الحرمة فأياكم والحرمة أخرجه
 الحاكم في الكافي وابن عدي في الكامل والبيهقي في الشعب وابن قانع وغيرهم
 وهذا ما رواه عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أياكم والحرمة
 فإياكم أحب الزينة إلى الشيطان أخرجه الطبراني في معجمه الكبير وهذا ما رواه عبد
 من يزيد بن زريع رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أياكم والحرمة فإياكم أحب الزينة إلى الشيطان أخرجه ابن مندة في كتاب الصحابة
 له وهذا ما رواه مزني بن خديج قال أخرجهنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في سفر فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر عليه السلام على رجل حلتا وعلى
 البنا أكسية نجا خيوط عين حمرق قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الأبرار هذه الحرمة قد علتكم ففينا من القول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حتى نفر بعض البنا فآخذنا الأكسية فنزعنا عنها أخرجه أبو داود في سننه
 وسكت عليه وهذا الحديث أنه كانت تلك الأكسية منسوجة كلها من خيوط
 صوفية حمراء وإنما نسجت من الخيوط لغير غليظة ويكثر بقاؤها على الرواحل
 لأنها كانت نجا بغير خيوط حمراء لأنها حيث يكون داخل في الخطط وسياقي
 بعد هذا أن جواز لبس الخطط جميع عليه فيكون مجهول الحديث ما ذكرنا
 وهذا ما رواه قتادة مرسلا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ياكم
 والحرمة فإياكم أحب الزينة إلى الشيطان أخرجه ابن جرير وهذا ما رواه الحسن البصري
 مرسلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحرمة من زينة الشيطان أخرجه
 في جامع الترمذي عن حمزة بن عمار عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه
 حديث حمزة عن الشافعية وغيرهم أيضا وهذا ما رواه من الأحاديث في النهي عن المعصفر

الصفحة الثالثة عن الطباعة السابقة

القول الأنور في بيان حكم لبس الأحمر

خطبة المؤلف عليه الرحمة

سبحانك لا علم لنا إلا ما علّمتنا، إنك أنت العليم الحكيم.
اللهم أرنا الحقّ حقّاً، وارزقنا اتّباعه، وأرنا الباطل باطلاً، وارزقنا
اجتنابه، الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده،
وعلى آله وصحبه، ومن نحا نحوه وبعد:

فيقول العبد المفتقر إلى رحمة ربّه الغنيّ، محمّد هاشم بن
عبد الغفور بن عبد الرحمن السندي⁽¹⁾ التتوي، كان الله له وبه ومعه
في كلّ وقت وحين آمين:

إنّ هذه رسالة مختصرة في بيان حكم لبس الأحمر البحث⁽²⁾
المصبوغ بالمعصفر أو غيره كالمعرة والفوة ونحوها، وإنّه مكروه
تحريماً على القول الصحيح المختار في مذهب الحنفية، وشرعتُ
فيها سادس عشر شهر ذي الحجّة الحرام من ١١٦٣ هـ ثلاث
وسّتين ومائة وألف من هجرة سيّد الأنام عليه أفضل الصلاة وأشرف

(1) نسبة إلى «سند» وهي إقليم من أقاليم باكستان.

(2) البحث: الصّرف والخالصُ من كلّ شيءٍ وفي «معجم من اللغة»
(١/٢٤٣) البحث: الخالص من الاختلاط بغيره.

السلام، وسمّيتها بـ «القول الأنور في بيان حكم لبس الأحمر» وها أنا
أقول وبالله أستعين:

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أنّ لبس الثوب المصبوغ باللون الأحمر البحت مكروه كراهةً تحریم على الصحيح المختار في مذهب إمامنا الأعظم وهما منا الأقدم أبي حنيفة الكوفي رحمه الله تعالى سواء كان مصبوغاً بالمعصر أو الفوة أو المعرة⁽¹⁾ أو غيرها لكونها داخلّة تحت الأحمر سواء كان مفدماً⁽²⁾ أو مضرجاً⁽³⁾ أو مورداً، و سيأتي تفسير هذه الثلاثة في أثناء الرسالة قريباً.

والدليل على ثبوت تلك الكراهية من وجهين: الحديث والفقهاء. أمّا الحديث فعلى قسمين، القسم الأول: ما ورد في الأحمر مطلقاً أو في المعصر خصوصاً. والقسم الثاني: ما ورد في المعرة بخصوصها.

(1) المعرة: بفتحيتين: الطين الأحمر، وسره البحر: أي رفعه، من حدّ دخل. قاله النسفي في «الطلب الطلبة».

(2) المفدّم: هو الثوب المشبع وفي «القاموس المحيط»: والمفدّم: الثوب المشبع فدّم ككرّم فدامةً وفدومةً والأحمر المشبع حمرةً أو ما حمّرتُه غير شديدة. وقال ابن الأثير في «النهاية»: المفدّم هو الثوب المشبع حمرة.

(3) المضرج: الثوب صبغه بالحمرة.

القول الأنور في بيان حكم لبس الأحمر

القسم الأول: ما ورد في الأحمر مطلقاً أو في المعصر

خصوصاً، فمنه ما رواه البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: نهانا النبي صلى الله عليه وآله عَنِ الْبَيَاضِ الْحَبَرِ وَالْقَسِيِّ⁽¹⁾ أخرج به البخاري ومسلم بأسناد كثيرة،

(1) رواه البخاري في «صحيحه» برقم: ٥٨٣٨ في كتاب (٧٧) اللباس،

باب (٢٨) لبس القسي. ومسلم في «صحيحه» برقم: ٣. (٢٠٦٦)،

في كتاب (٣٧) اللباس و الزينة، باب (٢) تحریم استعمال إناء

الذهب والفضة إلخ، أن البراء بن عازب قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله

بسبع، ونهانا عن سبع: أمرنا بعبادة المريض، وأتباع الجنابة،

وتشमित العاطس، وإبرار القسم، أو المقسم، ونصر المظلوم، وإجابة

الداعي، وإفشاء السلام. ونهانا عن خواتيم، أو عن تختم بالذهب،

وعن شرب بالفضة، وعن المياثر، وعن القسي، وعن لبس الحرير

والاستبرق والديباج. وابن حبان في «صحيحه» برقم: ٥٣٤٠.

والترمذي في «سننه» برقم: ١٧٦٠، في كتاب (٢٥) اللباس، باب

(٢٦) ما جاء في ركوب المياثر، أنه قال: نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله

عن ركوب المياثر. والبيهقي في «سننه الكبرى» برقم: ١٠٠، في

كتاب الطهارة، باب (٢٢) المنع من الشرب في آنية الذهب والفضة

أنه قال: نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله عن سبع: نهانا عن خاتم الذهب أو

قال: حلقة الذهب، وعن الحرير، والاستبرق، والديباج، والميثر

الحمراء، والقسي، وآنية الفضة. والنسائي في «سننه الكبرى» برقم: ٩٤٧٢ في كتاب الزينة، باب (٥٣) خاتم الذهب، برواية علي بن أبي حمزة أنه قال لضعصة بن صوحان: نهانا رسول الله ﷺ عن الدباء والحنتم والنكير والجعة ونهانا عن حلقة الذهب ولبس الحرير ولبس القسي والميثرة والحمراء. وبرقم: ٩٦١٢ في كتاب الزينة، باب (٨١) النهي عن لبس الاستبرق، برواية البراء أنه قال: أمرنا رسول الله ﷺ النهي عن لبس الاستبرق، برواية البراء أنه قال: أمرنا رسول الله ﷺ عن خواتيم الذهب وعن آنية الفضة والحرير والدياج والاستبرق والمياثر والحمراء والقسي. وفي «سننه المحتبى» برقم: ٥١٨٥ في كتاب (٤٨) الزينة، باب (٤٣) خاتم الذهب، برواية علي بن أبي حمزة أنه قال: نهانا رسول الله ﷺ عن الدباء، والحنتم، والنكير، والجعة، ونهانا عن حلقة الذهب، ولبس الحرير، ولبس القسي، والميثرة والحمراء. وفي «سننه المحتبى» برقم: ١٩٣٨، في كتاب (٢١) الجنائز، باب (٥٣) الأمر باتباع الجنائز، برواية البراء بن عازب أنه قال: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع؛ أمرنا بعبادة المريض، وتشميت العاطس وإبرار القسم، وتبصرة المظلوم، وإفشاء السلام، وإجابة الداعي، وأتباع الجنائز، ونهانا عن خواتيم الذهب، وعن آنية الفضة، وعن المياثر والقسي والاستبرق، والحرير، والدياج. وفي «سننه المحتبى» برقم: ٥٣٢٤، في كتاب

وغيرهما والنهي عن الميثرة الحمراء كما يشتمل الجلوس عليها فكذاك يشتمل لبسها لإطلاق النهي عنها، و«المطلق يجري على

(٤٨) الزينة، باب (٩١) ذكر النهي عن الثياب القسي، برواية البراء بن عازب أنه قال: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع نهانا عن خواتيم الذهب، وآنية الفضة، وعن المياثر، والقسي، والاستبرق، والدياج، والحرير. والإمام أحمد في «مسنده» برواية علي بن أبي حمزة برقم: ٩٦٣، بلفظ: نهانا عن الدباء والحنتم والمزفت والنكير ونهانا عن القسي الميثرة الحمراء وعن الحرير وحلق الذهب إلخ. وعن عائشة برقم: ٣٥٩٥٣ أنها قالت: نهانا رسول الله ﷺ عن خمس: لبس الحرير والذهب والشرب في آنية ذهب والفضة الميثرة الحمراء ولبس القسي إلخ. وفي «الورع» في باب كراهة صبغ الحمره برواية علي بن أبي حمزة أنه قال: نهانا رسول الله ﷺ عن لبس القسي والحرير والميثرة الحمراء. والخطيب البغدادي في «موضع أوهم الجمع والتفريق» في باب ذكر أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي أن معاوية بن سويد بن مقرن قال: دخلت على البراء بن عازب فسمعتة يقول: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع، نهانا عن خواتيم الذهب، وعن الشرب في الفضة، وعن المياثر، والقسي، وعن لبس الحرير، والاستبرق، والدياج.

إطلاقه»^(١) عند الحنفية كما ستعرفه، ومنه ما رواه علي بن أبي طالب عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنْ مَيَاثِرِ الْأَرْجَوَانِ»^(٢) أخرجه النسائي^(٣) بأسانيد متعددة، والأرجوان بفتح الهمزة هو الأحمر كما سيأتي، وسيأتي حديث: لَا أَرْكَبُ الْأَرْجَوَانَ^(٤) عن عمران بن حصين رضي الله عنه بعد

(١) هذه قاعدة. فلتُحفظ.

(٢) الأرجوان: ضيغ أحمر شديد الحمرة قاله ابن الأثير في «جامع الأصول لأحاديث الرسول».

(٣) رواه النسائي في «سننه المجتبى» برقم: ٥١٩٩، في كتاب (٤٨) الزينة، باب (٤٤) حديث عبدة، وتماثل متن الحديث أن سيدنا علياً عليه السلام قال: نهى عن مياثر الأرجوان، ولبس القسي، وخاتم الذهب.

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرک على الصحيحين» برقم: ٧٤٠٠. والبيهقي في «السنن الكبرى» برقم: ٥٩٧٤، في كتاب الجمعة، وباب (١٠٠) ما يكره للنساء من الطيب إلخ، عن عمران بن حصين، أن النبي ﷺ قال: «لا أركب الأرجوان ولا ألبس المعصفر ولا ألبس القميص المكفّف بالحريز» الحديث، وبرقم: ٦٠٨٩، في كتاب صلاة الخوف وباب (١٨) الرخصة في العلم وما يكون إلخ، عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال: «لا أركب الأرجوان ولا ألبس القسي ولا المعصفر ولا القميص



هذا أيضاً ومنه ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

المكفوف بالحريز». وأبو داود في «سننه» برقم: ٤٠٤٥ في كتاب (٢٧) اللباس وباب (١٠) من كرهه، عن عمران بن حصين أن نبي الله ﷺ قال: «لا أركب الأرجوان، ولا ألبس المعصفر، ولا ألبس القميص المكفّف بالحريز» قال: وأوماً الحسن إلى جيب قميصه قال وقال: «ألا وطيب الرجال ريح لا لون له، ألا وطيب النساء لون لا ريح له» قال سعيد: أراه قال إنهما حملوا قوله في طيب النساء على أنها إذا خرجت، فأما إذا كانت عند زوجها فلتطيب بما شاءت. والترمذي في «سننه» برقم: ٢٧٨٨، في كتاب (٤٤) الأدب، وباب (٣٦) ما جاء في طيب الرجال والنساء، عن عمران بن حصين قال: قال لي النبي ﷺ: «إن خير طيب الرجل ما ظهر ريحه وخفي لونه، وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه» ونهى عن ميثرة الأرجوان. والبزار في «مسنده» برقم: ٣٥٤٩. وأحمد في «مسنده» برقم: ٢٠٢١٧، عن عمران بن حصين، أن رسول الله ﷺ قال: «لا أركب الأرجوان، ولا ألبس المعصفر، ولا ألبس القميص المكفّف بالحريز». قال: وأوماً الحسن إلى جيب قميصه وقال: «ألا وطيب الرجال ريح ولا لون له، ألا وطيب النساء لون لا ريح له». والطبراني في «المعجم الكبير» برقم: ٣١٢.

أنه قال: مَرَّ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْمَرَانِ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ⁽¹⁾ أخرجه أبو داود والترمذي وقال الترمذي: حديث حسن،

(1) أخرجه الحاكم في «المستدرک» برقم: ٧٣٩٩ في كتاب اللباس عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: مرّ على النبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم، فلم يردّ عليه رسول الله ﷺ، هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وأبو داود في «سننه» برقم: ٤٠٦٦ في كتاب (٢٧) اللباس وباب (١٩) في الحمرة، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: مرّ على النبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران، فسلم، فلم يردّ النبي ﷺ عليه. والترمذي في «سننه» برقم: ٢٨٠٧، في كتاب (٤٤) الأدب، وباب (٥) ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل والقسي، عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال: مرّ رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم على النبي ﷺ، فلم يردّ النبي ﷺ عليه، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. والطبراني في «المعجم الأوسط» برقم: ١٣٥٠ عن عبد الله بن عمرو، قال مرّ على النبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران، فسلم، فلم يردّ عليه. وأحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله في «الورع» عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال مرّ رجل على النبي ﷺ وعليه ثوبان أحمران فسلم فلم يردّ عليه.

وأخرجه الحاكم وقال: هذا الحديث صحيح الإسناد.

ومنه ما رواه رافع بن يزيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ فَإِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ»⁽¹⁾ أخرجه الحاكم في

والبيهقي في «شعب الإيمان» برقم: ٦٣٢٦ في الباب السابع والثلاثين و في فصل في ألوان الثياب عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال مرّ على النبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم على النبي ﷺ فلم يردّ النبي ﷺ، لفظ حديث الثوري وروى أبو داود في كتابه حديثين آخرين في كراهية الحمرة فيحتمل أنه إنما كرهها إذا صبغ بها الثوب بعد ما ينسج فأما ما صبغ غزله ثم نسج فغير داخل في الكراهية فقد روي في حديث الثابت عن البراء بن عازب أنه قال رأيت النبي ﷺ في حلة الحمراء قال أبو سليمان والحلل هي برود اليمن حمر وصفر وخضر وما بين ذلك من الألوان وهي لا تصبغ بعد النسج ولكن يسبغ الغزل ثم يتخذ منه الحلل وهي العصب وسمي «عصباً»؛ لأنه غزله يعصب ثم يسبغ ثم ينسج.

(1) أخرجه عبد الله بن العدي في «الكامل» عن رافع بن يزيد الثقفي عن النبي ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ، فَإِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ وَكُلَّ ثَوْبٍ ذِي شَهْرَةٍ» (٣/٣٢٥). والسيوطي في «أسباب ورود

«الكنى»، وابن عدي في «الكامل»، والبيهقي في «شُعَب الإيمان»، وابن قانع وغيرهم.

ومنه ما رواه عمران بن حصين رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ فَإِنَّهَا أَحَبُّ الزَّيْنَةِ إِلَى الشَّيْطَانِ» ⁽¹⁾ أخرجه الطبراني في

الحديث» برقم: ١٨٤ في باب الأدب عن رافع بن يزيد الثقفي أن رسول الله ﷺ قال: «إن الشيطان يحبُّ الحمرةَ فإياكم والحمرةَ وكلَّ ثوب ذي شهرة». وعليّ بن أبي بكر الهيثمي في «مجمع الزوائد» برقم: ٨٥٦٩ في كتاب (٢٢) اللباس وباب (١٥) ما جاء في الصباغ عن رافع بن يزيد الثقفي أن رسول الله ﷺ قال: «إن الشيطان يحبُّ الحمرةَ، فإياكم والحمرةَ، وكلَّ ذي ثوب شهرة». والطبراني في «المعجم الأوسط» برقم: ٧٧٠٦ عن رافع بن يزيد الثقفي، أن النبي ﷺ قال: «إن الشيطان يحبُّ الحمرةَ، فإياكم والحمرةَ، وكلَّ ذي ثوب شهرة». وأحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني الشافعي في «الإصابة» برقم: ٢٥٥١ في حرف الراء، الراء بعدها الألف عن رافع بن يزيد أن النبي ﷺ قال: «إن الشيطان يحبُّ الحمرةَ فإياكم والحمرةَ وكلَّ ثوب فيه شهرة».

(1) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم: ٣١٧، (١٤٨/١٨)، ما روى الحسن عن عمران بن حصين، عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال:

«معجمه الكبير».

ومنه ما رواه عبد الرحمن بن يزيد بن رافع رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ، فَإِنَّهَا أَحَبُّ الزَّيْنَةِ إِلَى الشَّيْطَانِ» ⁽¹⁾

قال رسول الله ﷺ: «إياكم والحمرةَ فإنها أحبُّ الزينة إلى الشيطان». والهيتمي في «مجمع الزوائد» برقم: ٨٥٦٨، كتاب (٢٢) اللباس، باب (١٥) ما جاء في الصباغ، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والحمرةَ، فإنها أحبُّ الزينة إلى الشيطان».

(1) أخرجه أحمد بن عمرو بن الضحّاك الشيباني في «الآحاد والمثاني» عن عبد الرحمن بن يزيد بن راشد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إياكم والحمرةَ فإنها أحبُّ الزينة إلى الشيطان». وعبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي في «الجرح والتعديل» برقم: ١٤١٥ في باب من روى عنه العلم من الأفراد الذي ابتداء اسمه على الألف، باب الباء باب تسمية من روى عنه العلم ممّن اسمه بشر وابتداء اسمه على الألف، في باب الباء بلفظ عبد الرحمن بن يزيد بن راشد ويقال بن يزيد بن رافع ويقال رافع بن يزيد الثقفي روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إياكم والحمرةَ فإنها أحبُّ الزينة إلى الشيطان» والطبراني في «المعجم الأوسط» برقم: ٧٧٠٨ في باب من اسمه محمد، عن رافع

بن يزيد الثقفي أن النبي ﷺ قال: «إن الشيطان يحبّ الحمرة، فإياكم والحمرة، وكلّ ذي ثوب شهرة». والسيوطي في «أسباب ورود الحديث» برقم: ١٨٤ في باب الأدب، عن رافع بن يزيد الثقفي أن رسول الله ﷺ قال: «إنّ الشيطان يحبّ الحمرة فإياكم والحمرة وكلّ ثوب ذي شهرة». وأحمد في «المسند» برقم: ٢٧٨٩ عن عبد الرحمن بن يزيد بن راشد ؓ أن النبي ﷺ قال: «إياكم والحمرة فإنّها من أحبّ الزينة إلى الشيطان». ومحمّد بن طاهر بن القيسراني في «تذكرة الحفاظ» برقم: ١٠٧٧ عن عبد الرحمن بن يزيد بن رافع قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والحمرة فإنّها أحبّ الزينة إلى الشيطان». وابن العدي في «الكامل» عن رافع بن يزيد الثقفي عن النبي ﷺ: «إنّ الشيطان يحبّ الحمرة وكلّ ثوب ذي شهرة». وابن حجر العسقلاني في «الإصابة» برقم: ٢٥٥١ في حرف الراء، الراء بعدها الألف، عن رافع بن يزيد أن النبي ﷺ قال: «إنّ الشيطان يحبّ الحمرة فإياكم والحمرة وكلّ ثوب فيه شهرة». والهيتمي في «مجمع الزوائد» برقم: ٨٥٦٩، في كتاب (٢٢) اللباس، وباب (١٥) ما جاء في الصباغ عن رافع بن يزيد الثقفي، أن رسول الله ﷺ قال: «إنّ الشيطان يحبّ الحمرة، فإياكم والحمرة، وكلّ ذي ثوب شهرة».

أخرجه ابن مندة في «كتاب الصحابة» له.

ومنه ما رواه رافع بن خديج ؓ، قال: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَوَاحِلِنَا، وَعَلَى إِبِلِنَا أُكْسِيَّةً فِيهَا خِيُوطٌ عَهْنٌ^(١) حَبْرٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَرَى هَذِهِ الْحَبْرَةَ قَدْ عَلَتْكُمْ»، فَقَبْنَا سُرَاعًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَفَرَ بَعْضُ إِبِلِنَا فَأَخَذْنَا الْأُكْسِيَّةَ فَفَزَعْنَاهَا عَنْهَا.^(٢) أخرجه أبو داود في سننه، وسكت عليه،

(١) العِهْنُ: الصوف مطلقاً، وقيل: الملوّن منه خاصّة، وقيل الأحمر خاصّةً.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم: ٤٠٧٠، في كتاب (٢٦) اللباس، وباب (٢٠) في الحمرة، وأحمد في «مسنده» برقم: ١٥٨٤٥، عن رافع بن خديج ؓ، والطبراني في «المعجم الكبير» برقم: ٤٤٤٩، عن رافع بن خديج ؓ، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فرأى رسول الله ﷺ على رواحِلنا أُكْسِيَّةً فيها خيوط حمرة عرض فقال رسول الله ﷺ: «ألا أرى الحمرة قد غلبتكم» فقال: فقمنا سراعاً لقول رسول الله ﷺ حتى نفر بعض إبلنا فأخذنا الأكسيّة فنزعناها منها عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع. والسيوطي في «أسباب ورود الحديث» برقم: ١٨٦ في باب الأدب، عن رافع

معنى هذا الحديث أنه كانت تلك الأكسية منسوجة كلها من خيوط صوفٍ أحمر، وإنما نُسجت من الخيوط؛ لتصير غليظة، ويكثر بقائها على الرواحل؛ لأنها كانت فيها بعض خيوط حمر؛ لأنها حينئذ يكون داخلاً في المخطط، وسيأتي بعد هذا أن جواز لبس المخطط مجمع عليه، فيكون محمل الحديث ما ذكرنا.

ومنه ما رواه قتادة مرسلاً أن رسول الله ﷺ قال: «يَاكُمْ وَالْحُمْرَةَ، فَإِنَّهَا مِنْ أَحَبِّ دِينَةِ إِلَى الشَّيْطَانِ».⁽¹⁾ أخرجه ابن جرير.

ومنه ما رواه الحسن البصري مرسلاً أن النبي ﷺ قال:

بن خديج أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ في سفر قال: فلما نزل رسول الله ﷺ للغداء قال: «علق كل رجل يخطام ناقته» ثم أرسلها تهز في الجشر، قال: ثم جلسنا مع رسول الله ﷺ، قال: ورواحلنا على أباعرنا قال فرفع رسول الله ﷺ رأسه فرأى أكسية لنا فيها خيوط من عهن أحمر قال: فقال رسول الله ﷺ: «ألا أرى هذه الحمرة قد علتكم»، قال: فقمنا سراعاً لقول رسول الله ﷺ حتى نفر بعض إبلنا فنأخذ الأكسية فنزعناها منها.

(1) قد سبق تخريجه.

«الْحُمْرَةُ مِنْ زِينَةِ الشَّيْطَانِ».⁽¹⁾ أخرجه عبد الرزاق في جامعه والمرسل حجة عند الحنفية لاسيما إذا اعتضد بمتصل كما في ما نحن فيه، فإنه يكون حينئذ حجة عند الشافعية وغيرهم أيضاً.

و منه ما ورد من الأحاديث في النهي عن المعصفر فمنها ما

رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسُهَا».⁽²⁾

(1) أخرجه معمر بن راشد الأزدي في «جامعه» برقم: ١٩٩٦٥ قال:

أخبرني يحيى بن أبي كثير أن النبي ﷺ أحد إليه النظر حين رآهما عليه وقال: «إِنَّ الْحُمْرَةَ مِنْ زِينَةِ الشَّيْطَانِ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَحِبُّ الْحُمْرَ»، وعلي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي في «مسنده» برقم: ٣٢٠٠ عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «الحمرة من زينة الشيطان».

(2) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم: ٢٠٧٧ في كتاب (٣٧) اللباس،

وباب (٤) النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر، أن عبد الله بن

عمرو بن العاص قال: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ

معصفرين، فقال: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ، فَلَا تَلْبَسُهَا». والحاكم

في «المستدرک»، برقم: ٧٣٩٨، في كتاب اللباس، عن عبد الله بن

عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ رَأَى عَلَيَّ

ثوبين معصفرين، فقال: «إن هذه ثياب الكفار، فلا تلبسها». وأبو عوانة في «مسنده»، برقم: ٨٥٣٢، في كتاب اللباس، وباب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر والشديد فيه، أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: رأى رسول الله ﷺ عليّ ثوبين معصفرين، فقال: «إن هذا من ثياب الكفار، فلا تلبسهما»، وبرقم: ٨٥٣٣، أنه قال: رأى رسول الله ﷺ عليّ ثوبين قال يزيد: أحمرين وقال أبو داود: معصفرين، فقال: «يا عبد الله إن هذه ثياب الكفار، فلا تلبسها»، وبرقم: ٨٥٣٤، عن عبد الله بن عمرو قال: دخلت على رسول الله ﷺ وعليّ ثوبان معصفران، فقال رسول الله ﷺ: «لا تلبسها فإنها ثياب الكفار». والبيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: ٥٧٦٥، في كتاب الجمعة، ومن جماع أبواب الهيئة الجمعة، وباب ما يستحب من ثياب الحبرة وما يصبغ غزله لا يصبغ بعد ما ينسج، أنه قال: رأى رسول الله ﷺ عليّ ثوبين معصفرين فقال: «يا عبد الله بن عمرو، إن هذه ثياب الكفار، فلا تلبسها»، وفي كتاب الحج، وجماع أبواب ما يجتنبه المحرم، وباب كراهية لبس المعصفر للرجال وإن كانوا غير محرمين، برقم: ٨٩٠٠، أنه قال: رأى عليّ رسول الله ﷺ ثوبين معصفرين، فقال: «إن هذه من ثياب الكفار، فلا تلبسها». والنسائي في «سننه الكبرى»، برقم: ٩٦٤٧،

في باب لبس الحبرة، أنه رأى رسول الله ﷺ وعليه ثوبان معصفران، فقال: «هذه ثياب الكفار، فلا تلبسها»، وفي «سننه المجتبى»، برقم: ٥٣١٦، في باب ذكر النهي عن لبس المعصفر، بلفظ رواية «سننه الكبرى». وابن أبي شيبة في «مصنفه»، في كتاب (١٨) اللباس والزينة، وباب من كره المعصفر للرجال، برقم: ٢٤٧٢٠، عن عبد الله بن عمرو، قال: رأني النبي ﷺ وعليّ ثوب معصفر، فقال: «ألقها فإنها ثياب الكفار». والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، برقم: ٦٥٥٠، عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ رأى عليه ثوبين معصفرين، قال: «هذه من ثياب الكفار، فلا تلبسها». والطبراني في «الأوسط»، برقم: ٣٢٧، عن جبير بن نفير الحضرمي أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول: دخلت على رسول الله ﷺ وعليّ ثوب معصفر فكرهه حين رآه عليّ، وقال: «إنما هذه ثياب الكفار». والإمام أحمد في «المسند»، برقم: ٦٥١٣، أن رسول الله ﷺ رأى عليه ثوبين معصفرين، قال: «هذه ثياب الكفار، لا تلبسها»، وبرقم: ٦٥٣٦، عن عبد الله بن عمرو، قال: رأني رسول الله ﷺ وعليّ ثياب معصفرة، فقال: «ألقها فإنها ثياب الكفار»، وبرقم: ٦٨٢٦ وبرقم: ٦٥٣٦، وبرقم: ٦٩٣١ برواية عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ رأى عليه

أخرجه أحمد في «مسنده»، ومسلم في «صحيحه»، والنسائي في «سننه»، والحاكم في «المستدرک»، قال الحاكم: وهذا صحيح على شرط الشيخين.

ومنها ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أيضاً، قال: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَيْنِ، فَقَالَ: «أَأَمُّكَ أَمَرْتِكَ بِهَذَا»، قُلْتُ: أَعَسَلُهُمَا؟، قَالَ: «بَلْ أَخْرَقُهُمَا»⁽¹⁾. أخرجه مسلم وغيره. ومنها ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أيضاً، أَنَّهُ

ثوبين معصفرين، فقال: «إِنَّ هَذِهِ ثِيَابَ الْكُفَّارِ، فَلَا تَلْبَسُهَا»، ويرقم: ٦٩٧٢ عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ رآه وعليه ثوبان معصفران، فقال: «هَذِهِ ثِيَابُ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسُهَا». وسليمان بن داود الطيالسي في «مسنده» برقم: ٢٢٧٨ برواية عبد الله بن عمرو أَنَّهُ قَالَ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَيْنِ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو إِنَّ هَذِهِ ثِيَابَ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسُهَا». والبيهقي في «شعب الإيمان» برقم: ٦٣٢٢ عن عبد الله بن عمرو قال: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْ ثَوْبٍ مُعْصَفٍ، فَقَالَ: «أَلْقِهَا فَإِنَّهَا ثِيَابُ الْكُفَّارِ».

(1) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم: ٢٨٠٧٧. (٢٠٧٧)، في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، وباب (٤) النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر.

أَتَى النَّبِيُّ ﷺ، وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ مُعْصَفَانِ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «إِذْهَبْ وَاطْرَحْهُمَا عَنْكَ»، قَالَ: أَيْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟، قَالَ: «فِي النَّارِ»⁽¹⁾. أخرجه النسائي.

ومنها ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أيضاً، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَى ثَوْبٍ مُصْبُوغٍ بِعُصْفٍ مَوْرَدَةٍ، قَالَ: «مَا هَذَا؟»، فَاظْلَقْتُ، فَأَحْرَقْتُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ؟»، فَقُلْتُ: أَحْرَقْتُهُ، قَالَ: «أَفَلَا كَسَوْتَ بَعْضَ أَهْلِكَ؟»⁽²⁾. أخرجه أحمد في

(1) أخرجه النسائي في «سننه الكبرى» برقم: ٩٦٤٨، عن عبد الله بن عمرو أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ مُعْصَفَانِ فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «إِذْهَبْ فَاطْرَحْهُمَا عَنْكَ»، قَالَ: أَيْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: «فِي النَّارِ»، وفي «سننه المجتبى» برقم: ٥٣١٧ في كتاب اللباس، وباب ذكر النهي عن لبس المعصفر.

(2) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم: ٤٠٦٨ في كتاب (٢٦) اللباس، وباب (٢٠) في الحمرة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْوَلَوِيُّ: أَرَاهُ، وَعَلَى ثَوْبٍ مُصْبُوغٍ بِعُصْفٍ مَوْرَدَةٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟»، فَاظْلَقْتُ، فَأَحْرَقْتُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ؟»، فَقُلْتُ: أَحْرَقْتُهُ، قَالَ: «أَفَلَا

«مسند» وأبو داود وابن ماجه في «سننهما».

ومنها، ما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، يعني:
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: هَبَطْنَا مَعَ رَسُولِ

كسوته بعض أهلك؟ قال أبو داود رواه ثور عن خالد فقال مورد
وطاؤوس قال: معصفّر. والبخاري في «مسند»، برقم: ٢٣٩٠، عن عبد
الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ رأى على رجل ثوباً
مصبوغاً بالعصفّر، فقال: «ما هذا؟»، فانطلق عبد الله، فأحرقه بالنار،
فقال له رسول الله ﷺ: «ما صنعت بثوبك؟»، قال: أحرقته،
قال: «أفلا كسوته؟». والطبراني في «المعجم الأوسط»،
برقم: ٨١٤٣، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ رأى
عليه ثوباً مصبوغاً بعصفّر، فقال: «ما هذا؟»، فانطلق عبد الله، فأحرقه
بالنار، فقال له رسول الله ﷺ: «ما صنعت بثوبك؟»، قال:
أحرقته، قال: «ألا كسوته؟». والمزي في «تهذيب الكمال»،
برقم: ٢٧٦٣، في من اسمه شفعة وشقي وشقران وشقيق وشكل،
عن عبد الله بن عمرو، قال: رأى عليّ رسول الله ﷺ ثوباً
مصبوغاً، فقال: «ما هذا؟»، فانطلقت، فأحرقته، فقال النبي ﷺ:
«ما صنعت بثوبك؟»، قلت: أحرقته، قال: «ألا كسوته بعض
نسائك؟».

الله ﷺ مِنْ ثَنِيَّةٍ، فَالْتَفَتَ إِلَى وَعَلَى رِيْطَةٍ مُضَرَّجَةٍ^(١) بِالْبَعْصَفِ، فَقَالَ:
«مَا هَذِهِ الرِّيْطَةُ عَلَيْكَ؟»، فَعَرَفْتُ مَا كَرِهَ، فَاتَّيْتُ أَهْلِيَّ وَهُمْ يَسْجُرُونَ^(٢)
تَنْوَرًا^(٣) لَهُمْ، فَقَذَفْتُهَا فِيهِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، مَا
فَعَلْتَ بِالرِّيْطَةِ؟»، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «أَفَلَا كَسَوْتَهَا بَعْضَ أَهْلِكَ؟، فَإِنَّهُ لَا
بَأْسَ بِهِ لِلنِّسَاءِ»^(٤). أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما.

- (١) المضرج: الذي ليس صبغه بالمشبع العام، وإنما هو لطح علق به،
ويقال: تضرج الثوب: إذا تلطح بدم ونحوه والريطة: كناية ليست
بلفقتين، إنما هي نسج واحد (خطابي).
- (٢) يسجرون، أي: يوقدون.
- (٣) التنور: ما يخبز به.
- (٤) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: ٥٩٧٢، في كتاب
الجمعة، و باب (٩٩) ما يستحب من ثياب الحبرة وما يصبغ غزله
لا يصبغ بعد ما ينسج، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، قال:
هبطنا مع رسول الله ﷺ من ثنية فذكر الحديث في صلاته، قال:
ثم التفت إليّ وعليّ ريطة مضرّجة بعصفّر، فقال: «ما هذه الريطة
عليك؟»، فعرفت ما كره، فأتيت أهلي وهم يسجرون تنوراً لهم،
فقدفتها فيه، ثم أتيت الغد، فقال: «يا عبد الله، ما فعلت الريطة؟»،
فأخبرته، فقال: «أفلا كسوتها بعض أهلك فإنه لا بأس بذلك

للنساء»، وأبو داود في «سننه»، برقم: ٤٠٦٦، في كتاب (٢٦) اللباس، وباب (٢٠) في الحمرة، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، قال: هبطنا مع رسول الله ﷺ من ثنية، فالتفت إليّ وعليّ ربطة مضرّجة بالعصفر، فقال: «ما هذه الربطة عليك؟»، فعرفت ما كره، فأتيت أهلي، وهم يسجرون تنوراً لهم، فقذفتها فيه، ثم أتيت من الغد، فقال: «يا عبد الله، ما فعلت الربطة؟»، فأخبرته، فقال: «ألا كسوتها بعض أهلك؟، فإنّه لا بأس به للنساء». وابن ماجه في «سننه»، برقم: ٣٦٠٣، في كتاب (٣٢) اللباس، وباب (٢١) كراهية المعصفر للرجال، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ من ثنية أذاخر، فالتفت إليّ وعليّ ربطة مضرّجة بالعصفر، فقال: «ما هذه؟»، فعرفت ما كره، فأتيت أهلي، وهم يسجرون تنورهم، فقذفتها فيه، ثمّ أتيت من الغد، فقال: «يا عبد الله، ما فعلت الربطة؟»، فأخبرته، فقال: «ألا كسوتها بعض أهلك؟، فإنّه لا بأس بذلك للنساء». وابن أبي شيبة في «مصنّفه»، برقم: ٢٤٧٢٣، في كتاب (١٨) اللباس والزينة، وباب (١٠) من كره المعصفر للرجال، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ من ثنية أذاخر، فالتفت إليّ وعليّ ربطة مضرّجة بالعصفر، فقال: «ما هذه؟»، فعرفت ما كره، فأتيت أهلي، وهم يسجرون تنورهم، فقذفتها فيه، ثمّ أتيت من الغد، فقال: «يا عبد

الله، ما فعلت الربطة؟»، فأخبرته، فقال: «ألا كسوتها بعض أهلك، فإنّه لا بأس بذلك للنساء». والبيّار في مسنده برقم: ٢٤٩٤، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، قال: هبطنا مع النبي ﷺ من ثنية الأذاخر فنظر النبي ﷺ فإذا عليّ ربطة مضرّجة بعصفر، قال: «ما هذه؟»، فعرفت أن رسول الله ﷺ قد كرهها، فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورهم، فلففتها، ثم أتيت رسول الله ﷺ، قال: «ما فعلت الربطة؟»، قال: فقلت: عرفت ما كرهت منّا يا رسول الله، فأهلي وهم يسجرون تنورهم فألقيتها فيه، قال النبي ﷺ: «فهلّا كسوتها بعض أهلك؟»، قال: وذكر أنّه حين هبط من ثنية الأذاخر صلّى بهم رسول الله ﷺ إلى جدار اتّخذة قبله فأقبلن بهمة تريد أن تمرّ بين يدي النبي ﷺ فما زالوا يدنوا ويدارءها حتى نظرت إلى بطن رسول الله ﷺ قد لصق بالجدار فمرّت من خلفه. وأحمد في «مسنده»، برقم: ٦٨٥٢، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، قال: هبطنا مع رسول الله ﷺ من ثنية أذاخر قال: فنظر إلى رسول الله ﷺ فإذا عليّ ربطة مضرّجة بعصفر، فقال: «ما هذه؟»، فعرفت أن رسول الله ﷺ قد كرهها، فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورهم فلففتها ثمّ

ألقى فيها فيه ثم أتيت رسول الله ﷺ، فقال: «ما فعلت الربطة؟»، قال: قلت: قد عرفت ما كرهت منها، فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورهم فألقىتها فيه، فقال النبي ﷺ: «فهلّا كسوتها بعض أهلك؟». والطبراني في «مسند الشاميين»، برقم: ١٥٤٠، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: هبطنا مع رسول الله ﷺ من ثنية أذاخر، فنظر إلى ربطة مضرية مضرجة بعصفر، فقال: «ما هذه؟»، فعرفت أن رسول الله ﷺ قد كرهها، فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورهم فلففتها، ثم ألقىتها فيه، ثم أتيت رسول الله ﷺ، فقال: «ما فعلت الربطة؟»، فقلت: عرفت ما كرهت منها يا رسول الله، فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورهم، فألقىتها فيه، فقال النبي ﷺ: «فهلّا كسوتها بعض أهلك؟»، فذكروا وذكرنا حين هبط من ثنية أذاخر يصلي رسول الله ﷺ بهم، إلى جدار أَلَحْدِه اتخذته قبله فأقبلت بهيمة تمرّ بين يدي النبي ﷺ، فما زال يدرؤها وتدفعه من الجار حتى نظرت إلى بطن رسول الله ﷺ قد لصق بالجدار، فمرّت خلفه. والبيهقي في «شعب الإيمان» برقم: ٦٣٢٣، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: هبطنا مع النبي ﷺ من ثنية فالتفت إليّ وعليّ ربطة مضرجة بالعصفر،

ومنها ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أيضاً أنّه دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ مُعَصْفَرٌ، قَالَ: «مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟»، قُلْتُ: صَنَعَهُ لِي أَهْلِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَحْرِقْهُ»، أخرج الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين.

ومنها ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أيضاً، أنّه قَالَ: دَخَلْتُ يَوْمًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى ثَوْبَانِ مُعَصْفَرَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذَانِ الثَّوْبَانِ؟»، قَالَ: صَنَعْتُهُمَا لِي أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَسَبْتُ عَلَيْكَ، لَبَّا رَجَعْتَ إِلَى أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَمَرْتَهَا أَنْ تُوقِدَ لَهَا النَّوْرَ، ثُمَّ تَطْرُقُهَا فِيهِ»، قَالَ: فَرَجَعْتُ، فَفَعَلْتُ. (1)

فقال: «ما هذه الربطة عليك؟»، فعرفت ما كره، فأتيت أهلي وهم يسجرون تنوراً لهم، ففقدتها فيه، ثم أتيت من الغد، فقال: «يا عبد الله ما فعلت الربطة؟»، فأخبرته، قال: «ألا كسوتها بعض أهلك؟ فإنه لا بأس به للنساء».

(1) أخرج الحاكم في «المستدرک» برقم: ٧٣٩٧. وأبو عوانة في «مسنده»، برقم: ٨٥٣٧، عن عبد الله بن عمرو أنّه دخل على النبي ﷺ وعليه ثوبان أحمران، فقال له: «ما هذان الثوبان أحمران؟»، ألقهما فإنّهما من ثياب الكفار»، أو «ثياب أهل النار». وابن عبد

أخرجه الحاكم، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

ومنها ما رواه عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا أَرْكُبُ الْأَرْجَوَانَ، وَلَا أَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ» ⁽¹⁾ الحديث. أخرجه أبو داود والحاكم. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. قال ابن الأثير في «جامع الأصول» الأرجوان: صبغ أحمر شديد الحمرة انتهى.

ومنها ما رواه عليّ كرم الله وجهه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقِسِيِّ الْمُعَصْفَرِ. ⁽²⁾ أخرجه مسلم وغيره. والأحاديث في النهي عن لبس المعصفر كثيرة شهيرة لا حاجة إلى إيرادها بكثرتها لعظم

البر في «تمهيده»، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أَنَّهُ قَالَ: دخلت يوماً على رسول الله ﷺ وعليّ ثوبان معصفران، فقال لي رسول الله ﷺ: «ما هذان الثوبان؟»، فقلت: صبغتها أم عبد الله، فقال رسول الله ﷺ: «أقسمت عليك إلا رجعت، فأمرتها أن توقد لهما التّور، ثم تطرحهما»، قال: فرجعت إليها، ففعلت.

(1) قد سبق تخريجه.

(2) قد سبق تخريجه.

شهرتها عند أهل العلم بالحديث. وقد أورد النسائي في مواضع شتّى من «سننه» حديث المنع عن الأحمر والمعصفر بأحد وثلاثين سنداً أورد أكثرها في كتاب اللباس وأقلّها في مواضع أخرى، وقد صرح في أصول الفقه: بأن الأصل في النصوص: التعليل، ومعلوم: أن الفقهاء علّلوا النهي عن المعصفر باللون، ولهذا قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في شرحه على «المشكاة»: إن العلماء اختلفوا في أن النهي عن المعصفر لأيّ شيء؟، والمختار: أَنَّهُ لِلْوَنِ حَتَّى يَكْرَهُ الْأَحْمَرُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَصْفَرًا انْتَهَى. مع أن هذه العلة منصوطة في كلام الشارع ﷺ في قوله: «إِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ؛ لِأَنَّهَا زِينَةُ الشَّيْطَانِ» ⁽¹⁾ والنص الوارد في النهي عن المعصفر بعد ما صار معللاً باللون كان معنى النهي عن المعصفر عين النهي عن الأحمر؛ إذ الحكم يعمّ بعموم العلة. فهذا النهي الوارد في هذه الأحاديث وغيرها شامل للمصبوغ بالمعرة كما هو شامل لسائر أقسام الأحمر، وإن قيل: إن النهي عن الأحمر يحمل على المعصفر فلا يشمل ما صبغ بغير المعصفر؟

قلت: لا يجوز هذا الحمل على القول المختار في الأصول عند الحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنابلة أصلاً؛ لأن لفظ الأحمر

(1) قد سبق تخريجه.

عام؛ إذ اللام فيه للاستغراق؛ إذ العهد والاستغراق مقدّم على الجنس عند الفقهاء والأصوليين. وقد قال ابن همام في «تحرير الأصول»: إن أفراد فرد من العام بحكم العام لا يكون تخصيصاً على المختار. انتهى.

وقال ابن الحاجب في «منتهى الأصول»: إنه إذا وافق الخاص العام في الحكم فلا تخصيص عند الجمهور خلافاً لأبي ثور مثل قولها: «أَيُّهَا إِهَابُ دُبْعٍ فَقَدْ طَهَّرَ»^(١) مع قوله ﷺ في شاة ميمونة

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، برقم: ١٠٥. (٣٦٦)، في كتاب (٣) الحيض، و باب (٢٧) طهارة جلود الميتة بالدباغ، وابن الجارود في «المنتقى»، برقم: ٦١ و برقم: ٨٧٤. وابن حبان في «صحيحه»، برقم: ١٢٧٩، ١٢٨٧، ١٢٨٨. وأبو نعيم الأصبهاني في «المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم»، برقم: ٨٠٤. وأبو عوانة في «مسنده»، برقم: ٥٦٠، ٥٦١. والترمذي في «سننه»، برقم: ١٧٢٨، وقال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، قالوا في جلود الميتة: إذا دبغت فقد طهرت، قال أبو عيسى: قال الشافعي: أيما إهاب ميتة دبغ، فقد طهر، إلا الكلب والخنزير، واحتج بهذا الحديث، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إنهم كرهوا جلد السباع، وإن دبغ، وهو قول عبد

الله بن المبارك وأحمد وإسحاق وشدّدوا في لباسها والصلاة فيها، قال: إسحاق بن إبراهيم: إنما معنى قول رسول الله ﷺ: «أيما إهاب دبغ، فقد طهر»، جلد ما يؤكل لحمه هكذا فسّره النضر بن شميل وقال إسحاق: قال النضر بن شميل: إنما يقال: الإهاب لجلد ما يؤكل لحمه، قال أبو عيسى: وفي الباب عن سلمة بن المحبق وميمونة وعائشة وحديث ابن عباس حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحو هذا وروي عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ وروي عنه عن سودة وسمعت محمداً يصحّح حديث ابن عباس عن النبي ﷺ وحديث ابن عباس عن ميمونة وقال: احتمال أن يكون روى ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ وروى ابن عباس عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه ميمونة، قال أبو عيسى: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وهو قول سفیان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. وأبو عوانة في «مسنده»، (١/٢١٣.٢١٢). والدارمي في «سننه»، برقم: ١٩٩١، في كتاب (٦) الإيضاح، و باب (٢٠) الاستماع بجلود الميتة. والبيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: ٦٨، في كتاب الطهارة، و باب اشتراط (١٧) الدباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه وإن ذكي. والدار القطني في «سننه»، برقم: ١٧، في كتاب

الطهارة، وباب الدباغ، و برقم: ٢٤. والشافعي في «مسنده»، في باب ما خرج من كتاب الوضوء، (١٠/١). وأبو داود في «سننه»، برقم: ٤١٢٣، في كتاب (٢٦) اللباس، وباب (٤١) في أهب الميتة. والنسائي في «سننه الكبرى»، برقم: ٤٥٦٧، في كتاب الفرع والعتيرة، وباب لا فرع ولا عتيرة، وابن ماجه في «سننه»، برقم: ٣٦٠٩، في كتاب (٣٢) اللباس، وباب (٢٥) لبس جلود الميتة إذا دبغت. ومالك في «الموطأ»، برقم: ١٠٧٩، في كتاب (٢٥) الصيد، وباب (٦) ماجاء في جلود الميتة. وابن أبي شيبة في «مصنّفه»، برقم: ٢٤٧٦١، في كتاب (١٨) اللباس والزينة، وباب (٤١) في الفراء من جلود الميتة إذا دبغت. وعبد الرزاق في «مصنّفه»، برقم: ١٩٠، في كتاب (١) الطهارة، وباب (١٨) جلود الميتة إذا دُبغت، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، في باب دباغ الميتة هل يطهرها أم لا؟. والطبراني في «المعجم الأوسط»، برقم: ٧٢٩١ (٢٠٨/٧)، وفي «المعجم الصغير»، برقم: ٦٦٨. وأحمد في «المسند»، برقم: ١٨٩٥، ٢٤٣٥، ٣١٩٨، والحميدي في «مسنده»، برقم: ٤٨٦. وسليمان بن داود الطيالسي في «مسنده»، برقم: ٢٧٦١. وأبو يعلى في «مسنده»، برقم: ٢٣٨٥. وعبد الله بن مسلم الدينوري في «تأويل مختلف الحديث» (١٧٥/١). وأبو حفص عمر بن أحمد، في «ناسخ الحديث ومنسوخه»

(١٦٠/١). وابن عبد البر في «تمهيده» (١٦٤/١)، (١٥٢/٤). ١٥٣. ١٦٥. ١٦٨. ١٦٩. ١٧٥. ١٧٦. ١٨٣. ١٨٢، (٨٦/٢٣). والأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢١٨/١٠). والذهبي في «سير أعلام النبلاء»، برقم: ١١٣، والذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، برقم: ٥٠٠٣، ٦٩٠٤، ٧٩٦١. وعبد الله بن عدي الجرجاني في «الكامل» (١٤٢/٢). والعسقلاني في «تهذيب التهذيب» (٣٤٠/٨). والمزي في «تهذيب الكمال» (٤٧٩/١٧)، (٦١٢.٦١٣/٢٣). والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، برقم: ٧٨٢، ٥٤٧٥، ٦٩٤٨. ومحمد بن عبد الغني البغدادي في «تكملة الإكمال»، برقم: ٦١٦. والعجلوني في «كشف الخفاء»، برقم: ٢٢٩. والأندلسي في «تحفة المحتاج»، برقم: ١٣٠، والعسقلاني في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»، برقم: ٤٧. والعسقلاني في «تلخيص الحبير»، في باب الأوان، برقم: ٣٩، ٤٠، ٤١. والزيلعي في «نصب الراية» (١١٨/١). وأبو يعلى في «الإرشاد»، برقم: ٢١٧. والخطيب البغدادي في «الكفاية في علم الرواية» (٤٣٦/١). وعلي بن أحمد الظاهر، في «المحلى» (١١٩.١٢٤/١). وعبد الله بن أحمد المقدسي، في «المغني»، في باب الآنية (٥٥.٢٦٦/١) (١١/٢). ومحمد بن إدريس الشافعي في «الأم»، في باب الآنية التي يُتوضأ فيها ولا يتوضأ، وفي باب ما

رضي الله عنها: «دَبَاغُهَا طَهُورُهَا»، فإنه يعم كل إهاب، ولا يختص بالشاة؛ إذ لا تعارض بين العام والخاص؛ لعدم المنافاة بينهما، وهو الموجب؛ للتخصيص. انتهى^١.

ونحوه في شرح «منتهى الأصول» للقاضي عضد الدين الأيجي المسمّى بـ «العضدي»، ومن المعلوم أن ابن همام يتكلم في تحريره على أصول فقه الحنفية والشافعية معاً، وابن الحاجب مالكي، والعضدي شافعي، ونسب ابن الحاجب الخلاف في ذلك إلى أبي ثور فقط. فدخلت الحنابلة في الجمهور، فأفاد هؤلاء المحققون: أن في مقابلة الخاص والعام لا يحكم بالتخصيص عند أصحاب المذاهب الأربعة إلا إذا خالف الخاص العام في الحكم كما إذا ورد النص العام الناطق بمضمون «قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً» [التوبة: ٣٦/٩] وقد عارضه النص الخاص الناطق بمضمون لا تقتلوا أهل الذمة فإنه يكون تخصيصاً وإخراجاً لأهل الذمة عن عموم المشركين؛ لكون قوله: لا تقتلوا، مخالفاً لقوله: اقتلوا، بخلاف ما

يصل عليه ممّا يلبس ويسط. ومحمد بن إبراهيم النيسابوري في «الأوسط»، في ذكر خبر روي عن النبي ﷺ أن دباغ الأديم طهوره (٢٦٢/٢) (٣٠٤/٢). والقرطبي في «بداية المجتهد» (٥٧/١).

إذا وافق الخاص العام كما في ما نحن فيه، فإنه لا يكون تخصيصاً أصلاً.

ولأن تنزّلنا وسلّمنا أن لفظ الأحمر ليس بعام بل هو مطلق، فالمطلق لا يحمل على المقيد اتفاقاً إذا كان الإطلاق والتقيد واردَيْن في السبب، صرح بذلك في «التلويح» و«التحرير» وغيرهما من كتب علم الأصول، وههنا كذلك؛ لأن سبب النهي إما كونه أحمر مطلقاً، أو أحمر مقيداً بالمعصفر.

ولأن تنزّلنا وسلّمنا أن الإطلاق والتقيد هاهنا ليس في السبب بل في نفس الحكم، فنقول لا يحمل المطلق على المقيد إذا ورد في الحكم عند الحنفية إلا إذا اتّحد الحكم والحادثة، صرح بذلك في «التلويح» و«التحرير» و«فصول البدائع» وغيرها من كتب الأصول، واتّحاد الحادثة هاهنا ليس بوجود فلا يحمل المطلق على المقيد أصلاً. وأيضاً قد قدّمنا أن المختار أن النهي عن المعصفر للون وأن هذه العلة منصوصة من الشارع، وذلك مناف؛ لتخصيص حمل الأحمر على المعصفر كما لا يخفى^١.

وأيضاً قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في شرحه على «المشكاة» وفي شرحه على «الصراط المستقيم»: إنه قد ورد في بعض روايات الحديث الوارد في النهي عن الأحمر عطف المعصفر على الأحمر. انتهى^١. يعني: فلا يصح الحكم بحمل الأحمر على

المعصفر من هذا الوجه أيضاً؛ إذ الأصل في العطف: التغاير، ولهذا أخرج أهل السنة العمل الصالح عن الإيمان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢/٢٧٧]، ونظائره.

وأيضاً قد وقع في رواية للنسائي عطف المفدم على المعصفر، وهذا يؤيد ما ذكرنا أيضاً، إن قيل: قال في «الصحيح»: إن الثوب المفدم ما كان مصبوغاً بحمرة مشبعاً. انتهى! فالتقييد به يدل على جواز غير المفدم، وهو ما فيه حمرة قليلة. قلت: قد تقدم في حديث أبي داود النهي عن المضرج و المورد أيضاً. قال ابن الأثير في «النهاية»: المفدم: هو الثوب المشبع حمرة، كأنه الذي لا يقدر على الزيادة عليه؛ لتناهي حرته فهو كالممتنع من قبول الصبغ، والمضرج دون المفدم وبعده المورد. انتهى! وقال ابن الأثير أيضاً في «جامع الأصول»: ضربت الثوب تضريجاً، إذا صبغته بالحمرة دون المشبع وفوق المورد. انتهى!

فلما ثبت النهي عن المراتب الثلاثة، علم أن النهي شامل لما فيه حمرة مشبعة أو غالبية ما لم تزل حمرة تلك بغلبة لون آخر عليه. ولهذا قال الملا علي القاري: إن المعتبر في اللون المنهى وغير المنهى، هو اعتبار الغالب. انتهى! وقال المحقق التفتازاني في شرحه على «العقائد النسفية» ما حصله: إن أصول الألوان خمسة: السواد والبياض والحمرة والخضرة والصفرة. وأما البواقي فتحصل

بالتركيب. انتهى! قلت: فإذا ركبت الألوان بعضها مع بعض فإن كان الغالب فيها الحمرة أو الصفرة يكون مكروهاً وإلا فلا، فتدبر، فإنه فائدة عظيمة!

القسم الثاني: أعني: ما ورد من النهي في خصوص المغرة، فمنه ما روت امرأة من بن أسد، وكانت صحابيةً كما يدل على صحتها لفظ الحديث المروي عنها، وجهالة الصحابي لا تضرب؛ لأنهم كلهم عدول. قالت: كنت يوماً عند زينب امرأة رسول الله ﷺ ونحن نصبغ ثيابها لها بغرة فيبيننا نحن كذلك إذا طدع علينا رسول الله ﷺ فلما رأى المغرة رجع فلما رأته ذلك زينب علمت أن رسول الله ﷺ قد كره ما فعلت، فأخذت، فغسلت ثيابها ووارث كل حمرة، ثم إن رسول الله ﷺ قد رجع فاطدع فلما لم ير شيئاً، دخل. (1) أخرجه أبو داود في «سننه» وأورده الحافظ ابن الأثير في «جامع الأصول» المشتمل على أحاديث الصحاح الستة والعلامة ابن ربيع في «تيسر

(1) أخرجه أبو داود في «سننه»، برقم: ٤٠٧١، في كتاب (٢٦) اللباس، وباب (٢٠) في الحمرة، وأحمد بن عمرو الشيباني في «الآحاد والمثاني» برقم: ٣٠٩٦، وبرقم: ٣٤٦٠. والطبراني في «المعجم الكبير» برقم: ١٤٩، وبرقم: ٤٥٦.

ومنه ما رواه ابن عمرو رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
نَهَى^(١) عَنِ الْمُقَدَّمِ^(٢). أخرجه ابن ماجه في «سننه» وأورده الحافظ

(١) إنما ذكرت هذا الحديث في هذا القسم المخصوص بالنهي عن
المغرة بناءً على ما وجدنا في نسخة «كنز العمال» أن لفظ هذا
الحديث نهى عن المغرة ثم حققنا من النسخ الثلاث الموجودة عندنا
لابن ماجه أن لفظ هذا الحديث نهى عن المفدّم لا عن المغرة
فغيّرناه وأصلحناه إلى ذلك كما ترى. ١٢ محمّد هاشم التتوي.

(٢) أخرجه أبو عوانة في «مسنده»، برقم: ١٨٣٠، عن ابن عباس عن
عليّ أنّه قال: نهاني النبي ﷺ ولا أقول نهاكم عن تختم الذهب،
وعن لبس القسي، وعن لبس المفدّم من المعصفر، وعن القراءة
راكعاً، وبرقم: ١٨٢٨، عن ابن عباس عن عليّ بن أبي طالب، قال:
نهاني رسول الله ﷺ عن لبس خاتم الذهب، وأن أقرأ وأنا راکع
ولم يذكر السجود ونهاني عن المعصفر ونهاني عن لبس القسي وعن
لبس المعصفر المفدّم، وبرقم: ١٨٤١، عن عليّ أنّه قال: نهاني النبي
ﷺ عن تختم الذهب وعن لبس القسي وعن المعصفر المفدّم
وعن القراءة في الركوع والسجود، ولا أقول نهاكم أيّها الناس، وفي
«مسنده» (٦٤/٢)، عن عبد الله بن حنين عن أبيه عن عليّ بن أبي

طالب، قال: نهاني رسول الله ﷺ عن تختم الذهب، وعن لبس
القسي والمعصفر المفدّم، وعن لبس القسي والمعصفر المفدّم، وعن
القراءة في الركوع والسجود، و(١٧٢/٢)، عن ابن عباس، عن
عليّ، أنّه قال: نهاني النبي ﷺ ولا أقول نهاكم عن تختم الذهب،
وعن لبس القسي، وعن لبس المفدّم من المعصفر، وعن القراءة
راكعاً، و(١٧٤/٢)، عن عبد الله بن حنين، عن أبيه، أنّه سمع عليّاً
برحبة الكوفة، يقول: نهاني رسول الله ﷺ ولا أقول نهاكم عن
تختم الذهب، وأن أقرأ، وأنا راکع، وعن لبس القسي، وعن لبس
المعصفر المفدّم، و(١٧٥/٢)، عن عليّ، أنّه قال: نهاني النبي
ﷺ عن تختم الذهب، وعن لبس القسي، وعن المعصفر
المفدّم، وعن القراءة في الركوع والسجود، ولا أقول نهاكم أيّها
الناس. والهيثم في «مجمع الزوائد»، في باب ما جاء في القسيّة
والميثرة وغير ذلك، (١٤٥/٥)، عن عبد الله بن عمر، قال: نهى
رسول الله ﷺ عن الميثرة والقسيّة وحلقة الذهب والمفدّم.
والبيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: ٨٩٠٣، عن ابن عباس أن عليّ
بن أبي طالب قال: نهاني رسول الله ﷺ ولا أقول نهاكم عن
تختم الذهب، وعن لبس القسي، وعن لبس المفدّم من المعصفر،
وعن القراءة راکعاً. والنسائي في «سننه الكبرى»، برقم: ٦٣٠، عن

عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب، قال: نهاني رسول الله ﷺ ولا أقول نهاكم عن تَخْتَمَ الذهب، وعن لبس القسي، وعن لبس المفدّم، والمعصفر، وعن القراءة راکعاً، وبرقم: ٩٤٧٨، عن ابن عباس، عن عليّ، قال: نهاني رسول الله ﷺ ولا أقول نهاكم عن تَخْتَمَ الذهب، وعن لبس القسي، وعن لبس المفدّم، والمعصفر، وعن القراءة راکعاً، وافقه محمد بن عجلان وفي «سننه المجتبى»، برقم: ١٠٤٢، عن عليّ قال: نهاني رسول الله ﷺ ولا أقول نهاكم عن تَخْتَمَ الذهب، وعن لبس القسي، وعن لبس المفدّم، والمعصفر، وعن القراءة في الركوع، وبرقم: ٥١٧٣، عن عليّ قال: نهاني رسول الله ﷺ ولا أقول نهاكم عن تَخْتَمَ الذهب، وعن لبس القسي، وعن لبس المفدّم، والمعصفر، وعن القراءة راکعاً. وابن ماجه في «سننه»، برقم: ٣٦٠١، في كتاب (٢٦) اللباس، وباب (٢١) كراهية المعصفر للرجال، عن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن المفدّم، قال يزيد: قلت للحسن: ما المفدّم؟ قال: المشيع بالمعصفر. وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنّفه»، برقم: ٢٤٧٣٤، عن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن المفدّم، قال يزيد: قلت للحسن: ما المفدّم؟ قال: المشيع بالمعصفر. وأبو يعلى في «مسنده»، برقم: ٦٠٣، عن عليّ قال: نهاني رسول الله ﷺ

السيوطي في «الجامع الكبير».

إن قيل: كيف نهى النبي ﷺ زينب عن الصبغ بالمغرة مع أنّ الصبغ بالحمرة جائز للنساء؟، كما وقع التصريح في حديث الربطة المروي في سنن أبي داود وغيره.

قلت: إنّما نهاها عنه؛ لأنّها كان زاهداً كاملاً في الزهد وكان لا يحفظ؛ لنفسه النفيسة كثيراً من الثياب حتّى أنّه ربّما كان يصلي في مروط نساءه كما وقع التصريح بذلك في بعض روايات الحديث، فكان نهيه [ﷺ] لها تحرّزاً عن استعمال ذلك الثوب؛ لنفسه عند الصلاة أو النوم أو غير ذلك من الأحوال. وأيضاً وجّهه بعض أهل العلم بأنّ المغرة أكثر قبحاً وأزيد شرّاً من بين جميع أقسام الحمرة حتّى نهى عنها النساء دون سائر أقسام الحمرة ووجه

عن ثلاث، لا أقول نهى الناس عن تَخْتَمَ الذهب، وعن لبس القسي، والمعصفر المفدّم، وأن أقرأ راکعاً أو ساجداً. وابن عبد البر في «تمهيد»، (١٢٤/١٦)، عن عبد الله بن عباس، عن عليّ بن أبي طالب أنّه قال: نهاني رسول الله ﷺ ولا أقول نهاكم عن تَخْتَمَ الذهب، وعن لبس القسي، وعن لبس المفدّم المعصفر، وعن القراءة راکعاً.

أكثرية ذلك القبح والشرّ معلوم عند النبي ﷺ، وإن كنا نحن لا نطلع عليه. إن قيل: ما ذكرته من حديث النهي عن المغرة، فقد عارضه، ما رواه محمد بن سيرين قال: كُنَّا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ مُمَشَّقَانِ مِنْ كَتَانٍ.^(١) الحديث أخرجه الترمذي في «الشمائل».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، برقم: ٧٣٢٤، في كتاب (٩٧)

الاعتصام بالكتاب والسنة، وباب (١٦) ما ذكر النبي ﷺ وحضّ على اتفاق أهل العلم إلخ، عن أيوب عن محمد قال: كنا عند أبي هريرة وعليه ثوبان ممشقان من كتان، فتمخط، فقال: بخ، أبو هريرة يتمخط في الكتان، لقد رأيتني وإن الآخر فيما بين منبر رسول الله ﷺ إلى حجرة عائشة مغشياً علي فيجيء الجائي، فيضع رجله على عنقي ويرى أنني مجنون وما بي من جنون ما بي إلاّ الجوع. والترمذي في «سننه»، برقم: ٢٣٦٧، في كتاب (٣٧) الزهد، وباب (٣٩) ما جاء في معيشة أصحاب النبي ﷺ، عن محمد بن سيرين، قال: كنا عند أبي هريرة، وعليه ثوبان ممشقان من كتان، فتمخط في أحدهما، ثم قال: بخ بخ إلخ. وابن أبي شيبه في «مصنّفه»، برقم: ٢٤٩١٧، في باب لبس الكتان، عن قرّة بن خالد، قال: قلت لابن سيرين، ما كان لباس أبي هريرة؟ قال: مثل ثوب هذين، وعليه ثوبان من كتان ممشقان، فتمخط مرة، فقال: بخ

بخ، يتمخط أبو هريرة في الكتان. وعبد الرزاق في «مصنّفه»، برقم: ١٤٩٤١، قال: أخبرنا هشام بن حسان، عن محمد عن أبي هريرة، قال: كنّا عنده وعليه ثوبان ممشقان، فتمخط، ثم مسح أنفه بثوبه، قال: الحمد لله يتمخط أبو هريرة في الكتان، لقد رأيتني وإن لأخّر فيما بين منبر النبي ﷺ وحجرة عائشة مغشياً علي من الجوع، فيجيء الرجل، فيقعد على صدر، فأقول: ليس بي ذلك، إنّما هو من الجوع، قال: وقال: إن كنت أجيراً؛ لابن عفان وابنة عزوان على عقبة رجل وشبع بطن أو قال: بطعام بطن أخدمهم، إذا نزلوا وأسوق بهم، إذا ارتحلوا، قال: فقالت يوماً: لتركبته قائماً، ولتردّته حافياً، قال: فزوّجنيها الله تعالى، فقلت؛ لتردّنه حافياً، ولتركنه وهو قائم، قال: وكانت فيه مزاحة يعني: أبا هريرة. والبيهقي في «شعب الإيمان»، برقم: ١٠٤٤٣، عن أيوب عن محمد قال: كنا عند أبي هريرة، وعليه ثوبان ممشقان، فتمخط، فقال: بخ بخ أبو هريرة، يتمخط في الكتان، ولقد رأيتني وأن لأخر من منبر رسول الله ﷺ إلى حجرة عائشة مغشياً علي فيجيء الجائي، فيضع رجله على عنقي يرى أنني مجنون وما بي من جنون وما بي إلاّ الجوع، وبرقم: ١٠٦٨٩، عن محمد، قال: كنّا عند أبي هريرة وعليه ثوبان ممشقان من كتان، فتمخط فيها، وقال: بخ بخ أبو هريرة، يتمخط في الكتان، ولقد رأيتني آخر فيما بين المنبر وحجرة عائشة مغشياً

عليّ من الجوع فيمرّ بي المارّ، فيضع رجله على عنقي، فيقول الناس: إنّه لمجنون وما بي من جنون إلاّ الجوع، وفي رواية سليمان، إن لأخر بين منبر رسول الله ﷺ إلى حجرة عائشة مغشياً عليّ فيضع رجله على عنقي ويرى أنّي بي جنون ما بي من إلاّ الجوع. وابن أبي عاصم في «كتاب الزهد»، (٣١/١)، حدثنا هشام بن محمّد، قال: كنّا عند أبي هريرة، وعليه ثوبان ممشّقان، فتمخّط فيهما، وقال: بخ بخ أبو هريرة، يتمخّط في الكتان، لقد رأيتني فيما بين منبر رسول الله ﷺ، وحجرة عائشة رضي الله عنها آخر مغشياً عليّ، فيجيء الجائي، فيقعّد على صدر، فأقول: إنّه ليس بي ذاك، إنّما هو الجوع. وعبد العظيم المنذري في «الترغيب والترهيب»، برقم: ٣١٦٩ و ٥٠٠٢، عن محمّد بن سيرين، قال: كنّا عند أبي هريرة رضي الله عنه وعليه ثوبان ممشّقان من كتان، فمخّط في أحدهما، ثم قال: بخ بخ يخط أبو هريرة في الكتان، لقد رأيتني وإن لأخر فيها بين منبر رسول الله ﷺ وحجرة عائشة رضي الله عنها من الجوع مغشياً عليّ فيجيء الجائي فيضع رجله على عنقي يرى أنّي بي الجنون وما هو إلاّ الجوع. وأخرج الأصبهاني في «حلية الأولياء»، (٣٧٩/١)، عن محمّد بن سيرين، قال: كنّا عند أبي هريرة، وعليه ثوبان ممشّقان، فتمخّط فيهما، وقال: بخ بخ أبو هريرة،

وغيره. قلت: قد تقرّر عند أهل العلم بالأصول أن قول الصحابي وفعله ليس بحجّة عند الشافعية أصلاً وأمّا عند الحنفية فحجّة إذا لم يخالف حديثاً مرفوعاً عن النبي ﷺ. وأمّا إذا خالفه فلا يكون حجّة بل يكون اجتهداً منه فقط. ولهذا قال ابن الهمام في «فتح القدير» في باب الجمعة: إنّ قول الصحابي حجّة فيجب تقليده عندنا إذا لم ينه شيء آخر من السنّة. انتهى. والفعل كالقول في الحجّة كما لا يخفى. وفعل أبي هريرة هذا اللبس مخالف للحديث المرفوع المروي في «سنن ابن ماجه» وفي النهي عن المغرة بل وهو مخالف لجميع الأحاديث الواردة في النهي عن لبس الثوب الأحمر؛ لكون المصبوغ بالمغرة داخلاً في الأحمر، فلا يكون فعل أبي هريرة على خلاف قول النبي ﷺ حجّة. وإنّما يكون اجتهداً مخالفاً منه للنص كما ذكرنا.

وإن قيل: ما ذكرتم من أحاديث النهي عن الأحمر، فقد عارضها كلّها الحديث المرفوع المروي عن البراء بن عازب رضي الله عنه،

هريرة يتمخّط في الكتان لقد رأيتني بين منبر رسول الله ﷺ وحجرة عائشة آخر مغشياً عليّ فيجيء الجائي، فيقعّد على صدر، فأقول: إنّه ليس بي ذاك، إنّما هو الجوع.

قَالَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لُبَّةٍ فِي حِلَّةٍ حَرَاءٍ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (1)

(1) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم: ٣٣٥٨، في باب صفة النبي ﷺ، ومسلم في «صحيحه» برقم: ٢٣٣٧، في باب صفة النبي ﷺ، وأنه كان أحسن الناس وجهاً، والترمذي في «سننه» برقم: ١٧٢٤، في باب ما جاء في الرخصة في الثوب الأحمر للرجال، وبرقم: ٣٦٣٥، في باب ما جاء في صفة النبي ﷺ، وأبو داود في «سننه» برقم: ٤١٨٣، في باب ما جاء في الشعر، والنسائي في «سننه الكبرى» برقم: ٩٣٢٥، وفي «سننه المجتبى» برقم: ٥٢٣٣، في باب اتّخاذ الجمّة، والإمام أحمد في «مسنده» (٣٠٠/٤)، وابن حبان في «صحيحه» برقم: ٦٢٨٤، في باب من صفته ﷺ وأخباره، وابن ماجه في «سننه» برقم: ٣٥٩٩، في باب لبس الحرير والذهب للنساء، وابن أبي شيبة في «مصنّفه»، برقم: ٢٤٧١٥، في لبس المعصفر للرجال ومن رخص فيه، وبرقم: ٢٥٠٧٧ في اتّخاذ الجمّة والشعر، والرويان في «مسنده» برقم: ٣٢٠، والطيالسي في «مسنده»، برقم: ٧٢١، وأبو يعلى في «مسنده» برقم: ١٦٩٩، ١٧٠٥، ١٧١٤، وابن الجعد في «مسنده» برقم: ٢١١١، والبيهقي في «شعب الإيمان» برقم: ٦٤٧٢ في فصل في تطويل الجمّة، والعسقلاني في «فتح الباري» برقم: ٥٥٠٩، وابن عدي في

أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحهما»، والترمذي في «الشمايل». وأيضاً عارضها الحديث المرفوع المروي عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي لَيْلَةٍ أَصْحِيَانِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَرَاءٌ فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ إِلَيْهِ وَإِلَى الْقَبْرِ فَلَهُوَ أَحْسَنُ فِي عَيْنِي مِنَ الْقَبْرِ. (1) رواه الترمذي

«الكامل» (١٦٣/٢)، والجرجاني في «تاريخ الجرجان» برقم: ٣٣٨، في حرف السين، وبرقم: ١٠٥٩، في «زيادات استدركها المؤلف من تاريخ إستراباذ»، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» برقم: ٦٠٦٣، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤١٦/١)، (٤٢٨/١)، (٤٥٠/١)، والعسقلاني في «تغليق التعليق» برقم: ٥٩٠١، في باب الجعد، وأبو محمد المقدسي في «المغني» (٦٥/١).

(1) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم: ٢٨١١، في باب ما جاء في الرخصة في لبس الحمرة للرجال. والحاكم في «المستدرک علی الصحيحين» برقم: ٧٣٨٣، والدارمي في «سننه» برقم: ٥٧، في باب في حسن النبي ﷺ، والنسائي في «سننه الكبرى»، برقم: ٩٦٤٠، وأبو يعلى في «مسنده» برقم: ٧٤٧٧، والطبراني في «المعجم الكبير»، برقم: ١٨٤٢ (٢٠٦/٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» برقم: ١٤١٧، في فصل في خلق رسول الله ﷺ،

والحاكم وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

أقول: الجواب عن هذين الحديثين على وجوه خمسة،
الوجه الأول: إن هذا النص مبيح والنصوص التي ذكرناها
كلها مانعة، ولم يعلم لهما تاريخ، فالمانع مرجح على المبيح عملاً
بقولها: «مَا اجْتَنَبَ الْحَلَالَ وَالْحَرَامُ إِلَّا وَغَلَبَ الْحَرَامُ»⁽¹⁾. أخرجه البيهقي
عن ابن مسعود ولم يضعفه.

قال في «الأشباه والنظائر»: إذا تعارض المبيح والمحرم غلب
المحرم. وقال فيه في موضع آخر: إذا تعارض المانع والمقتضي غلب
المانع. انتهى.

وقال ابن الهمام في «تحرير الأصول»: إن النص الدال على

والقيسراني في «تذكرة الحفاظ» برقم: ٣٧١، وأبو جعفر العقيلي
في «ضعفاء العقيلي»، برقم: ٨٨٧، والخطيب البغدادي في «تاريخ
بغداد» برقم: ٨٦١.

(1) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» برقم: ١٣٧٤٧، والعسقلاني في
«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» برقم: ٩٩٥، في كتاب الصيد،
والزيلعي في «نصب الراية في فصل في الجوارح»، والعجلوني في
«كشف الخفاء» برقم: ٢١٨٦، وأبو الحسن الأمدي في «الإحكام
للأمدي» (٢٦٩/٤).

الكراهة وعلى التحريم يرجح على النص الدال على الإباحة. انتهى.

الوجه الثاني: أنه قد قالت الحنفية في أصول الفقه كما في
«التوضيح والتلويح» و«العيني شرح البخاري»⁽¹⁾ وغيرها: ما حاصله
أنه إذا تعارض نصان مانع ومبيح ولم يعلم لهما تاريخ، فإننا نقول
بتأخير المانع، ونحكم بنسخ المبيح به، فيكون المبيح منسوخاً
والمانع ناسخاً. وإثما قلنا هذا؛ لأن لا يلزم القول بالنسخ مرتين
وبيان ذلك: إنا لو قلنا بأن المانع مقدم والمبيح متأخر يلزم نسخ
الإباحة الأصلية المستفادة من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي
الْأَرْضِ جُيُوعًا﴾ [البقرة: ٢٩/٢] ونظائره مرة واحدة بهذا النص المانع
ثم يلزم نسخ هذا المانع بذلك المبيح مرة ثانية ولو قلنا: بأن المبيح
متقدم والمانع متأخر فقد توافق النص المبيح أولاً بالنص الدالة على
الإباحة الأصلية ثم يلزم نسخ ذلك بالنص المانع مرة واحدة، فقلنا
بتأخير المانع عن المبيح وانتساخ المبيح بالمانع تقليلاً للنسخ؛ كيلا
يلزم النسخ مرتين، مع أنه لم يقم على تعدد النسخ دليل، قالوا أي:
الحنفية: والنسخ عندنا يكون على وجهين، الأول: ما يكون بعلم
التاريخ حقيقة بأن يعلم أن هذا متقدم وذلك متأخر. والثاني: ما
يكون بمعارضة النص المانع للمبيح. كما ذكرنا هذا حاصل ما ذكره

(1) المسمى بـ «عمدة القاري شرح صحيح البخاري».

الحنفية في أصول الفقه، وقد فرعوا على هذه القاعدة أعني: على نسخ المبيح بالمانع فروعاً كثيرة لا يخفى على المتتبع لأصول فقه الحنفية وفروعه، فعلى مقتضى هذه القاعدة كان النص الدال على إباحة الحمرة كحديث البراء رضي الله عنه وما في معناه منسوخاً بالنص الدال على منعه كالأحاديث الكثيرة التي قدّمنا ذكرها مفصلاً، فلا يجوز العمل بالمنسوخ أصلاً كما صرّحوا به.

الوجه الثالث: أن النصّ الوارد في الإباحة فعل، والنصّ الوارد في المنع قول، والقول مرجّح على الفعل عند الحنفية كما صرّح به إبراهيم بن محمد الحلبي في «شرحه الكبير» على «المنية» في مسألة كراهة استقبال القبلة عند البول والغائط، وكذا صرّح بهذه القاعدة العلامة ابن الهمام في «فتح القدير»، وابن نجيم في «البحر الرائق» في باب صلاة العيدين، والملاّ عليّ القاري في شرح «المشكاة» في مواضع عديدة منه.

الوجه الرابع: هو ما ذكره ابن همام في «فتح القدير»، وابن نجيم في «البحر الرائق» والملاّ عليّ القاري في شرحه على «الشماثل»، والقسطلاني في «المواهب اللدنية»: أن الحلة الحمراء عبارة عن ثوبين من اليمن، فيهما خطوط حمراء وخضراء وسود، لا أنّها أحمر بحث خالص بدليل نهيها عن لبس الأحمر كما رواه أبو داود وغيره. انتهى.

وزاد القسطلاني في «مواهبه» ناقلاً عن ابن القيم، أنّه قال: وغلط من ظن أنّها أي: الحلة كانت حمراء بحثاً لا يخالطها غيرها انتهى. ونحوه في شرح «الشماثل» للملاّ عليّ القاري منقولاً عن ابن القيم أيضاً. وهذا تاويل حسن؛ إذ كثيراً ما يطلق الأحمر في العرف المشتهر على ثوب يكون أصل لونه أحمر وعليه خطوط خضراء وسوداء ونحو ذلك، حتّى أن في عرف أهل السند يسمّون الثوب المخطّط بـ«اللنكي»، فإن كان أصل لون الثوب أحمر وعليه خطوط من غير الحمرة يقال: «هذا لُنْكي أحمر»، وكذا يسمّون الثوب الأحمر الذي عليه النقوش من غير الحمرة «مليّر» ويقولون: «هذا مليّر أحمر»، فكان هذا الجمع صحيحاً بلا شك.

ويؤيّد ما ذكر من هذا الجمع ما ذكره في «فتح القدير» من أنّ الجمع بين الدليلين واجب ما أمكن انتهى.

وقال في «فتح القدير» في موضع آخر أن الجمع بين الدليلين وإن كان أحدهما أقوى من الآخر أولى من إهمال أحدهما انتهى.

فظهر بهذا التحقيق أن ما قاله الشرنبلالي في «رسالته» من أن الحلة الحمراء لا يصحّ إطلاقه على المخطّط لغة ولا عرفاً ولا شرعاً، قول باطل يبطله شهادة العرف، والاستعمال وشهادة القرائن الكثيرة الصارفة عن الظاهر من الأحاديث الدالة على النهي عن لبس الأحمر البحث كما لا يخفى على أهل الكمال.

الوجه الخامس: أن جواز لبس الأحمر مخصوص بها لا يتجاوز عنه إلى غيره. إن قيل: التخصيص لا يثبت إلاّ بدليل ولا دليل هاهنا على التخصيص. قلت: الدليل عليه كونها منع غيره عن لبس الأحمر في غير واحد من الأحاديث ولبسّه هو بنفسه فكان هذا دليلاً قوياً على التخصيص بها، وأيّما دليل أعظم من هذا؟، لأنّه بمنزلة قولها: هذا الأمر خاصّ لي، ولا ريب أن فعله حجّة، كقوله، فيكون ذاتها مستثنى عن هذا النهي بقرينة فعله. ولهذا قال ابن الهمام في «تحرير الأصول»، و صاحب «التيسير» في شرحه على «التحرير»: ما محصله أنّه إذا وقع التعارض بين فعلها وقوله لأمتّه بأن صام بنفسه يوم السبت مثلاً وقال: لا يحلّ لأمتّه صومه، ولم يعلم المتأخر منهما، فالمختار أن ذلك الفعل جائز له مخصوص به؛ إذ لا تعارض في حقّه، وأنّه يؤخذ في حقّ الأمة بالقول، فيحرم عليهم الصوم. انتهى. محصلهما فكذاك فيما نحن فيه لما لبس الأحمر بنفسه ومنع عنه أمتّه بقوله: «إِيَّاكُمْ وَالْحُرَّةَ» ونحوه، فكان ذلك الفعل مخصوصاً به، وكانت الأمة ممنوعة عن لبسه على مقتضى تلك القاعدة الأصوليّة كما لا يخفى.

إن قيل: هذا الوجه الخامس الذي ذكرتم من القول بالتخصيص لا يكاد يصحّ لوجهين، الأول: أنّه إنّما كان صحيحاً لو كان لبس الأحمر مقصوراً

على ذاتها فقط بل لبسه الحسنان الكريمان [رضي الله عنهما] في حضرته [ﷺ] وسكت عليه، وسكوتها حجّة بمنزلة قوله وفعله، وذلك لأنّه روى بريدة بن الحصيب الأسلمي [رضي الله عنه]، قال: كان رسول الله ﷺ يخطب فأقبل الحسن والحسين وعليهما قميصان أحمران فجعلتا يفتران ويقومان فنزل فوضعهما بين يديه، ثم قال: «صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾» [التغابن: ١٥/٦٤]، رَأَيْتُ هَذَيْنِ فَلَمْ أَصْبِرْ»، ثُمَّ أَخَذَنِي خُطْبَتِهِ^(١) أخرجه الحاكم وصحّحه.

والثاني: أنها قال: «لَا أَرْكَبُ الْأَرْجُونَ وَلَا أَلْبَسُ الْمَعْصِفَ»^(٢)

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک على الصحيحين» برقم: ١٠٥٩، وابن خزيمة في «صحيحه» برقم: ١٤٥٦، في باب الرخصة للخطاب في قطع الخطبة للحاجة تبدو له، وأبو داود في «سننه» برقم: ١١٠٩، في باب الإمام يقطع الخطبة للأمر يحدث، وابن ماجه في «سننه» برقم: ٣٥٩٩، في باب لبس الأحمر للرجال، وابن أبي شيبة في «مصنّفه» برقم: ٣٢١٨٩، في باب ما جاء في الحسن والحسين رضي الله عنهما، والبيهقي في «سننه الكبرى» برقم: ١١٧٠٤، في باب الصدقة في ولد البنين والبنات ومن تناوله اسم الولد والابن منهم، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٥٦/٣).

(٢) قد سبق تخريجه.

الحديث وهذا أيضاً يردّ القول بالتخصيص.

قلت: أمّا الحديث الأوّل فنجيب بوجهين،

أما أولاً؛ فلأن هذا الحديث ضعيف السند، وذلك؛ لأن الحاكم رواه وفي سنده القاسم اليساري وإبراهيم بن هلال ويحيى بن أبي طالب وكل هؤلاء الرواة الثلاثة مجهولون لم يُذكروا في كتب الجرح والتعديل بجرح ولا بتعديل، وخبر المجهول غير مقبول فكان ضعيفاً، ولهذا أدرجوا الخبر المجهول في كتب أصول الحديث في الضعيف، والضعيف ليس بحجة في الأحكام. ثم اطلعتُ على أنّه قد صرّح الحافظ الذهبي في «ميزانه» بتضعيف يحيى بن أبي طالب تصريحاً حيث قال: قال هارون بن موسى:

إن يحيى هذا يكذب عني في كلامه، قال: وقال: أبو عبيد الآجري وخط أبو داود على حديث يحيى بن أبي طالب. انتهى ما في «الميزان».

أمّا تصحيح الحاكم له فمعلوم عند كلّ من له علم بأصول الحديث، أن الحاكم تساهل في التصحيح حتّى قال الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي الذي هو الإمام في الجرح والتعديل: إن الحاكم في «مستدركه» قد تساهل في تصحيحه حتّى إن كثيراً ممّا صحّحه ممّا فيه بعض الشيء، أو فيه علة قاذحة وكثير فيه مناكير وواهيات لا تصحّ ومنه ما هي موضوعات. انتهى.

ولهذا قال العلامة بدر الدين بن جماعة: إن ما صحّحه الحاكم ولم نجد فيه من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً، فقيل: إنّه يحكم بحسنه لكنّ الجواب: أنّه لا يُعمل به بل يتوقّف في أمره حتّى يتّبع في حاله، ثم بعد التّبع يحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن، أو الصّحة، أو الضعف. انتهى.

قال العراقي في «الغنية»: إن هذا الذي ذكره صواب ما هو الحق. انتهى. وهذا الحديث لم يعلم الحكم بصحّته إلّا من الحاكم، فينبغي التوقف في شأنه، ولا يحكم عليه بشيء حتّى يتّبع من الخارج.

وأما ثانياً؛ فلأننا لو فرضنا صحّة هذا الحديث فالوجه الأربعة التي ذكرناها أولاً كافية ومغنية عن هذا الوجه الخامس الذي هو الأخير ممّا أوردناه جواباً عن الأحاديث المقتضية للإباحة. وأما الحديث الثاني: فالجواب عنه على ثلاثة أوجه:

أما أولاً: فإنّه يحتمل أن يكون قوله: «لَا الْبُسُ» محمولاً على خلاف الأولى في حقّه فيكون فعل تعليمياً للجواز في حقّه، وذلك لا ينافي كون الجواز مخصوصاً به، وكذا لا ينافي كونه مكروهاً تحريماً، أو حراماً في حقّ غيره.

وأما ثانياً: فبأنّه لم يصحّح هذا الحديث الثاني أيضاً إلّا الحاكم، وقد عرفت ما ذكرنا من الكلام في تصحيحه.

وأما ثالثاً: فبأنه لو فرض أنه صحَّ هذا الحديث أيضاً وأنه ليس بمجهول على معنى خلاف الأولى بل على معنى النهي والكراهة في حقها، فيحتملُ يكتفي من الأوجه الخمسة السابقة المذكورة في الجواب بالوجوه الأربعة التي ذكرناها أولاً، ولا نعتمد على هذا الوجه الخامس.

إن قيل: لبسها للحلّة الحمراء كان في حجة الوداع كما تفيدُه عبارة البخاري في «صحيحه»، والترمذي في «سننه» فكان ذلك الحديث متأخراً عن أحاديثكم فكان ناسخاً لها؟

قلنا: الجواب عن ذلك: أنه وإن ثبت كونه في حجة الوداع، لكنّ أحاديثنا مطلقة عن التقييد بالوقت، فجاز أن يكون كلّها أو بعضها واردة بعد حجة الوداع كما يجوز أن يكون واردة قبلها وبمثل هذا لا يثبت التأخّر ولا النسخ أصلاً. نعم! لو ثبت بلفظ الحديث، أنّ أحاديث النهي كلّها واردة قبل حجة الوداع لكان للقول بالنسخ وجه، ولكن دونه خرط القتاد، ومن ادّعى ذلك فعليه البيان بالبرهان، وهذا الجواب عين الجواب الذي أجاب به العلامة ابن الشحنة في شرحه على «الهداية»، وصاحب «البحر الرائق» وغيرهم من الحنفية، والنووي في شرحه على «المهذب» من الشافعية

في حديث ابن عباس المرفوع: «أَيُّهَا دُبْعُ فَقْدُ طَهْرٍ»⁽¹⁾ مجيبين من استدلال الحنابلة على عدم طهارة جلد الميتة بدباغ بحديث عبد الله بن الحكيم، قال: جاءنا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر أن لا تتنفعوا من الميتة بإهاب، فأجاب عنه الحنفية والشافعية على جوابنا هذا على أنّ كلاً من الوجوه الخمسة التي ذكرناها سوى الوجه الثاني منها يصلح جواباً عن هذا السؤال أيضاً. فتدبر، تعرف الحق! إلى هاهنا، تمّ الكلام على ما يتعلّق بالحديث.

وأما الفقه فأبتدئ أولاً بالكلام على فقه الحنفية؛ لأنّ المقصود لنا بيان ذلك، وكلامنا في مذهبهم. فنقول: أمّا مذهب الإمام أبي حنيفة رحمة الله عليه فقد قال في «المحيط البرهاني»: ويكره لبس الثوب المعصفر للرجل وروي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه قال: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْمُعَصْفَرِ وَقَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ فَإِنَّهَا زُيُّ الشَّيْطَانِ».⁽²⁾ انتهى. فأخر عبارة «المحيط» المذكورة ينادي بأن كراهة المعصفر إنّما هو؛ لأجل الحمرة أي: لا للريح وغيره، ولا شك أنّ هذه العلة منصوطة من

(1) قد سبق تخريجه.

(2) قد سبق تخريجه.

الشارع، وقد تقرّر في كتب الأصول: «أن الحكم يعمّ بعموم العلة»⁽¹⁾، فيشتمل كلّ حمرة معصفاً كان أو غيره، ولهذا قال العلامة شمس الدين الفناري الحنفي في كتابه في أصول الفقه المسمّى بـ «فصول البدائع»، والمحقّق ابن الهمّام في «تحرير الأصول»: إنّ قولهم حرمة الخمر لإسكاره بمنزلة قولهم: كلّ مُسكرٍ حرامّ، في إفادة التعميم. انتهى. فصار قول صاحب «المحيط» يكره المعصفر؛ لأنّ الحمرة من زيّ الشيطان مُساوياً لقولنا يكره كلّ ثوب أحمر؛ لكونه زيّ الشيطان، فتأمّل حقّ التأمل!

وقال في «الذخيرة البرهانية» لمصنّف «المحيط البرهاني»: إنّّه قال في «المنتقى»: كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره للرجل لبس المعصفر والمزعفر، وروى محمّد رحمه الله تعالى في «السير الكبير»: النهي للرجل عن لبس المعصفر. انتهى. وقال في «المحيط السرخسي» الذي يقال له «المحيط الرضوي»⁽²⁾ أيضاً: يكره لبس

(1) هذه قاعدة: فلنُحفظ.

(2) قال المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملّا كاتب الحلبي والمعروف بحاجي خليفة، المتوفى ١٠٦٧هـ في «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»: ويقال له الرضوي.

الثوب الأحمر والمعصفر وقالوا: «إِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ فَإِنَّهَا زِيّ الشَّيْطَانِ»⁽¹⁾ انتهى. فعطف المعصفر على الأحمر، وقد تقرّر عند أهل العلم أنّ العامّ إذا قُوبل بالخاصّ يراد به ما سوى الخاصّ، وصرّح به الملّا عبد الحكيم⁽²⁾ في حاشيته على «حاشية السيد الشريف» على شرح «المطالع» وغيره. ولأن قلنا: إنّ العامّ يبقى على عمومته، وأنّه تخصيص بعد تعميم، فالمطلوب وهو عموم الحكم حاصل على الوجهين كما لا يخفى. وفي «الفتاوى الظهيرية»: اختلف العلماء في لبس الثياب المعصفرة والمزعفرة، والمورّسة للرجل، فكرهه الأكثرون وأباحه الآخرون. انتهى. فنسبة الكراهة إلى الأكثرين يوجب ترجيح جانب الكراهة كما لا يخفى. قال في «نصاب الاحتساب»: ويمنع الرجل من لباس الحمرة وإن كان قطعاً لقولها: «إِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ فَإِنَّهَا زِيّ الشَّيْطَانِ»⁽³⁾. انتهى. وقال في «شرعة الإسلام»: يجتنب الرجل الحمرة والصفرة من الثياب. انتهى. وقال في «خزانة المفتين»: ويكره الثوب الأحمر والمعصفر. انتهى. وقال في «مختار الفتاوى»: ويستحبّ للرجل لبس الثوب الأبيض، ويكره

(1) قد سبق تخريجه.

(2) هو عبد الحكيم السيالكوتي.

(3) قد سبق تخريجه.

الأحمر المعصفر. انتهى. وقال في «فتاوى قاضيهان»: ويكره للرجل أن يلبس الثوب المصبوغ بالمعصفر، والزعفران، والورس. انتهى. وأما ما نقله أبو المكارم عن «فتاوى قاضيهان»: أنه لا بأس بلبس الثوب الأحمر. فلم نجد هذا اللفظ في الكتاب المذكور أصلاً مع التتبع الكثير والفحص الشديد، وكذا ما نقله شمس الدين القهستاني عن «الزاهدي»: أنه لا بأس بالثوب الأحمر. فلم نجد ذلك اللفظ في «الزاهدي» قطعاً مع التتبع الكثير والفحص الشديد. ومن وجد هاتين العبارتين من «فتاوى قاضيهان» أو من «الزاهدي» فليطلبنا على ذلك. جزاه الله تعالى خير الجزاء.

نعم قد ذكر بعض الناس ناقلين عن «الملتقط»، وعن «مجمع الفتاوى» أنه روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس بلبس الثوب الأحمر وهذان الكتابان أعني: «الملتقط» و«مجمع الفتاوى» ليسا بموجودين في بلادنا السندية حتى نتعرف هل لهذا النقل صحة أو غير صحيح كنقل أبي المكارم عن قاضيهان والقهستاني عن «الزاهدي» على أنه لو فرض وجدانه فيهما أو في أحدهما فلا ريب أنه محمول على القول الغير المختار المخالف لظاهر الرواية كما سننبهك على ذلك قريباً بعد هذا.

وقال في «الخلاصة»: ويكره للرجل أن يلبس الثياب المصبوغة بالمعصفر والزعفران والورس. انتهى. وقال في «الفتاوى

البزازية»: ويكره للرجل لبس الثياب المصبوغة بزعفران والمعصفر والورس. انتهى. وقال في «الفتاوى الكبرى»: وكان أبو حنيفة رحمته الله يكره للرجل أن يلبس الثوب المصبوغ بالمعصفر أو بالورس أو بالزعفران؛ للأثر الوارد فيه. انتهى. وقال في «الطريقة المحمدية»: ويكره للرجال أن يلبسوا الثياب المصبوغة بالمعصفر أو بالورس أو بالزعفران. انتهى. وقال في «ملتقى الأبحر»: ويكره لبس الأحمر والمعصفر. انتهى. وقال في «مطالب المؤمنين»: كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره للرجل لبس الثياب المصبوغة بالمعصفر والزعفران والورس؛ للأثر الوارد فيه. انتهى. وقال في «فتاوى إبراهيم شامية» ناقلاً عن «الشرعة»: كه جامه رنگ کرده به معصفر و زعفران و ورس مكروه ست⁽¹⁾ وقال فيها أيضاً ناقلاً عن «التجريد»، و«الخانية»: إنه يكره للرجل أن يلبس الثوب المصبوغ بالمعصفر والزعفران والورس، وروى محمد في «السير الكبير»: النهي عن لبس المعصفر والمزعفر في حق الرجل مطلقاً لما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله صلوات الله عليه وآله عن لبس المعصفر وقال: «يَا كُمْ وَالْحُبْرَةَ فَإِنَّهَا زُيُّ الشَّيْطَانِ»⁽²⁾ وقال فيها أيضاً ناقلاً عن «مفيد

(1) أي: الثوب المصبوغ بالمعصفر والزعفران والورس مكروه.

(2) قد سبق تخريجه.

المستفيد»، عن «كتاب الفوز والنجاة»: كه جامه لعل كرده بمعصفر، وزعفراني، وورسي، وماند آن اين همه كراهة است پوشیدن آن مردان را، وليكن زنان را همه جائز است، و گفته اند كه ابليس دوست مي دارد جامه سرخ را⁽¹⁾ وقال فيها أيضاً ناقلاً عن «الفتاوى»: إنه يكره أن يلبس الأحمر والمعصفر. وقال فيهما أيضاً ناقلاً عن «ملتقط القنية» عن أبي القاسم: إن الخفّ الأحمر خفّ فرعون، والخفّ الأبيض خفّ هامان، والخفّ الأسود خفّ العلماء. وقال فيها أيضاً ناقلاً عن «الصلاة المسعودية»: كه موزه سياه داشتن سنت است، وموزه زرد رخصت ست، وموزه لعل بدعت است.⁽²⁾ انتهى. ما في «الفتاوى إبراهيم شاهية»، وقال في «الفتاوى العالمية»⁽³⁾: ويكره للرجل أن يلبس الثوب المصبوغ بالمعصفر والزعفران والورس. انتهى. وقال في تكملة «البحر الرائق» ناقلاً عن

(1) أي: الثوب المحمّر المصبوغة بالمعصفر والزعفران والورس ونحوه تكره لبس كلّها للرجال، ولكن للنساء كلّها جائزة، وقالوا: الثوب الأحمر يحبّها إبليس.

(2) أي: لبس الخفّ الأسود سنّة، والخفّ الأصفر رخصة والخفّ الأحمر بدعة.

(3) أي: في «الفتاوى الهندية».

«المنتقى»: قال الإمام أبو حنيفة: يكره للرجال أن يلبسوا الثياب المصبوغة بالمعصفرة والورس والزعفران. انتهى. وقال في «تحفة الفقه»: إن لبس الأحمر والمعصفر حرام، انتهى. وقال في «الفتاوى الحمّادية»: روى محمد في «السير الكبير» النهي للرجل عن لبس المعصفر. وقال بعض الناس: لا بأس به. وحجّة من كرهه ما روي عن الحسن، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ فَإِنَّهَا زِينَةُ الشَّيْطَانِ».⁽¹⁾ قال: والقول الأوّل هو الأصح، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وبه نأخذ. وقد روي عن عمرو، وعليّ رضي الله عنهما، أنّهما قالَا بالنهي فيه، فهو أولى بالأخذ. انتهى.

ومعلوم أن هذه العبارة فيها أربعة فوائد:

الأولى: أنّه ذكر فيها في جانب الكراهة لفظ الأصحّ، وبه نأخذ، وهو أولى بالأخذ، وهذه الألفاظ الثلاثة كلّها من علامات الفتوى.

الثانية: أن النهي عن المعصفر المعلّل بالحمرة مذكور في «السير الكبير» الذي هو من كتب ظاهر الرواية، فكان ذلك ظاهر الرواية وقول بعض الناس لا بأس به خلاف ظاهر الرواية. وقد قال في «البحر الرائق» في كتاب القضاء: إن ما خرج عن ظاهر الرواية فهو

(1) قد سبق تخريجه.

مرجوع عنه، انتهى. وقال في «البحر» أيضاً في باب التيمم: إن المجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز الأخذ به، كما صرح به في «التوشيح». انتهى. وقال في «عمدة المريد» شرح «جوهره التوحيد»: إن المجتهد إذا رجع عن قول يتعين العمل بالقول الثاني وامتنع العمل بالأول والإفتاء به، والتقليد، بل هو كالنص المنسوخ من نصوص صاحب الشريعة، وإنما يذكرونه في الكتب للإطلاع على المدارك واختلاف الآراء. وإن مثل هذا قد صار إليه المجتهد في وقت. انتهى.

الثالثة: أن «السير الكبير» آخر تصنيف محمد [رحمه الله]، ولهذا قال العلامة ابن الضياء في شرحه على «الكنز» عن «تتمة الفتاوى» و«غاية البيان» ما حاصله: إنهم قد قالوا: بأنه إذا وقع الاختلاف في كتب ظاهر الرواية فالعبرة لما صنفه محمد آخرًا، وإن محمدًا صنف من كتب ظاهر الرواية «المبسوط» أولاً؛ ولذا سماه الأصل، ثم «الجامع الصغير»، ثم «الجامع الكبير»، ثم «الزيادات»، ثم «السير الكبير». انتهى كلام ابن الضياء. فلو فرض وجود رواية الإباحة في كتاب من كتب ظاهر الرواية غير «السير الكبير» فلا تقاوم هي رواية «السير الكبير» لما ذكرنا أنه آخر التصنيف؛ مع أن هذا الفرض تحيّل محض لم يعلم له وجود في كتب ظاهر الرواية أصلاً، ومن ادّعى ذلك فعليه الإتيان بالبرهان.

الرابعة: أن لفظ لا بأس به يدلّ على الكراهية التنزيهية كما

صرّحوا به وقابله صاحب «الحمادية» بلفظ الكراهة فاستفيد من تلك المقابلة: أن المراد بالكراهة هاهنا: التحريم، وسيأتي الكلام بعد هذا على ذلك مرة ثانية إن شاء الله تعالى. وقال الملا علي القاري في شرحه على «الشمائل» للترمذي: إن الأحمر البحت منهى عنه ومكروه لبسه لحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما المتقدم؛ ولأنه زينة الشيطان، وموجب للخيلاء والطغيان انتهى. وقال الملا علي القاري أيضاً في شرحه على «عين العلم»: ويلبس الرجل ما وجد من الثياب سوى ما نُهي عنه كالحرير، ولون الأحمر انتهى. وقال في «الاختيار» شرح «المختار»: ويكره لبس الأحمر، والمعصفر انتهى. وقال في «السراج الوهاج»: لا يجوز للرجل لبس المعصفر والأحمر انتهى. وقال في متن «مواهب الرحمن» وشرحه المسمى بـ «البرهان» كلاهما للعلامة الطرابلسي: ويحرم للرجل لبس الأحمر والمعصفر انتهى. فهذه العبارات من فقه الحنفية كلها دالة على كراهة لبس الأحمر مطلقاً، وهو بإطلاقه شمل المصبوغ بالمعصفر، والفوة كما يشمل المصبوغ بالمغرة؛ لكونها طيناً أحمر وقد قدّمنا أن القول بالكراهة هو الأصح والمأخوذ به، بل هو ظاهر الرواية، فارجع إليه.

فائدة: في بيان أن لبس الأحمر مكروه كراهة تحريم أو تنزيه.

أقول: اختلفوا في كونه كراهة تحريم أو تنزيه؛ لكنّ الكلام

في أن أيّ القولين أرجح. قال في «البحر الرائق»: إن الكراهة عند الإطلاق يراد بها التحريم انتهى. قال في «الكفاية» شرح «الهداية»: إنّه قال محمد في «المبسوط»: إن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال لأبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا قلتَ في شيء: أكرهه، فما رأيك فيه؟ قال: التحريم انتهى. وقال العيني في شرح «تحفة الملوك»: ولبس الأحمر والمعصفر حرام انتهى. وقال في «البحر الرائق»: يصح إطلاق الحرمة على المكروه تحريماً انتهى. وقال العلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفي، الملقب بابن الهمام الثاني الذي هو من أعظم علماء مصر، في رسالته: إن لبس الأحمر مكروه، والمراد كراهة التحريم انتهى. وما قدّمنا عن «السراج الوهاج» من لفظ عدم الجواز، وعن العيني وغيره من لفظ التحريم، فهما ظاهران في إفادة أن الكراهة تحريمية لا تنزيهية. وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في شرحه العربي⁽¹⁾ على «المشكاة»: إن المختار في مذهبنا أنّه يكره كراهة تحريم انتهى. وقال الشيخ المشار إليه أيضاً في شرحه على «الصراط المستقيم»: صحيح در مذهب ابيحنيفة رحمه الله تعالى أن ست كه پوشيدن جامه سرخ مكروه ست كراهة تحريمي⁽²⁾ انتهى إلى هاهنا تم الكلام

(1) المسمّى بـ «لمعات التنقيح على مشكاة المصابيح».

(2) والصحيح في مذهب أبي حنيفة رحمه الله أن لبس الثوب الأحمر

في سوق روايات مذهب الحنفية.

وأما مذهب الشافعي: ففيه روايتان، إحداهما: أنّه لا يجوز بلا كراهة لبس المعصفر، والأحمر مطلقاً ولو قانياً⁽¹⁾ كما نقله عنه البيهقي وغيره، وثانيتهما: أنّه يقول بكراهة لبس المعصفر، وجواز لبس الأحمر المصبوغ بغير المعصفر من غير كراهة كما نقله عنه الملاء علي القاري في شرحه على «الشماثل» وذكر القسطلاني في «المواهب اللدنية»: أنّه قد اتقن البيهقي المسألة في «معرفة السنن» فقال: نهى الإمام الشافعي الرجل عن المزعفر، وأباح له المعصفر. قال الإمام الشافعي وإثما رخصت في المعصفر؛ لأنّي لم أجد أحداً يحكي عن النبي ﷺ النهي عنه إلا ما قال عليّ عليه السلام: إِنَّهُ ﷺ نَهَانِ وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ⁽²⁾. قال البيهقي: وقد جاءت أحاديث تدلّ على

مكروه كراهة تحريم انتهى.

(1) قانياً: أي خالصاً.

(2) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» برقم: ٨٩٠٣، والعسقلاني في «فتح الباري» برقم: ٥٥٠٨، والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» برقم: ٧٣٩٧، وأبو عوانة في «مسنده»، برقم: ١٨١٧، ١٨٢٩، ١٨٣٦، ١٨٤١، والنسائي في «سننه الكبرى» برقم: ٦٣٠، ٩٤٧٨، ٩٤٨٢، ٩٥٦٥، ٩٦٥١، وفي «سننه

النهي على العموم، ثم ذكر حديث مسلم: «أَنَّ هَذِهِ ثِيَابُ الْكُفَّارِ»⁽¹⁾ وذكر أحاديث غيرها، ثم قال لو بلغت هذه الأحاديث الشافعي لقال بها إن شاء الله تعالى؛ لأنه صحَّ عن الشافعي أنه قال: «إذا صحَّ الحديث على خلاف قولي، فاعملوا بالحديث ودعوا قولي» انتهى ما ذكره القسطلاني.

وأما مذهب المالک: فقد قال الإمام مالک بنفسه في «مؤطاه»: قال مالک في الملاحف المعصفر للرجل في البيوت والأفنية، قال: لا أرى من ذلك شيئاً حراماً. وقال في غير ذلك من اللباس أحب إليّ انتهى. وقال العلامة الزرقاني المالكي في شرحه على

المحتبى» برقم: ١٠٤٢، في باب النهي عن القراءة في الركوع، وبرقم: ٥١٧٣ و ٥١٧٥، في باب خاتم الذهب، وابن ماجه في «سننه» برقم: ٣٦٠٢، في باب كراهية المعصفر للرجال، والطبراني في «الأوسط»، برقم: ٢٣١٢، في باب من اسمه إبراهيم، وأحمد في «مسنده» برقم: ١٠٩٨، وأبو يعلى في «مسنده» برقم: ٢٧٦، ٤١٤، وابن عبد البر في «التمهيد»، (١١٢/١٦)، (١٢٤/١٦)، والنووي في «شرحه على صحيح مسلم»، في باب النهي عن لبس الثوب المعصفر، وابن عدي في «الكامل» (٨٠/٥).

(1) قد سبق تخريجه.

«مؤطا مالک»: إن هذا حكم لبسها أي: الملاحف المعصفر في البيوت والأفنية، أمّا لبسها في المحافل والأسواق ونحوها: فمكروه نصّ عليه مالک قال: والرواية المشهورة عن مالک هي الكراهة مطلقاً انتهى. فظهر من هذا: أن ما ذكره الشرنبلالي من أن مالکاً جوز لبس الأحمر مطلقاً إلاّ أنّه قال غيره أفضل منه فليس بصحيح، بل هو مقيد عنده بلبسه في البيوت والأفنية كما تشهد به عبارة متن «المؤطا» وشرحه، بل المشهور عنه الكراهة مطلقاً كما عرفته.

وأما مذهب أحمد بن حنبل: فقد قال في متن «منتهى الإرادات» من فقه الحنابلة: إنّه كره لبس الرجل معصفاً أو مزعفاً أو أحمر مصمتاً، والمراد بالمصمت الخالص انتهى. وقال في «الإقناع» من فقه الحنابلة: ويكره للرجل لبس مزعفاً أو أحمر مصمت، وكذا معصفر انتهى. وقال في «فتح الملك العزيز» شرح «الوجيز» من فقه الحنابلة: إنّه يكره المعصفر والمزعفر للرجال، هذا هو المذهب وعليه جمهور علمائنا، وكذلك يكره للرجل لبس الأحمر المصمت على الصحيح من المذهب، وقد نصّ عليه الإمام أحمد، وعليه الجمهور، قال: وقد قال الإمام أحمد: إن الأحمر المصمت أول من لبسه: آل قارون وآل فرعون، انتهى.

فالحاصل: أن الصحيح عند أبي حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى كراهة الأحمر، والمعصفر إلاّ الشافعي رحمه الله

تعالى كما ذكرنا، فإنه ذهب إلى إباحة لبس الأحمر على الروائتين السابقتين عنه، ولو بلغته الأحاديثُ الناهيةُ لقال بالنهي، والكراهة كما قدمنا إلا ما نُقل عن مالك من جوازه في البيوت، والأفنية في رواية «المؤطا» مع أن المشهور عنه الكراهة مطلقاً، وأما المزعفر فقد اتفقت الأئمة الأربعة على كراهة لبسه مطلقاً، وليس في ذلك عنهم خلاف على الصحيح من مذاهبهم، لكنني لم أذكر الأحاديثَ الدالة على النهي عن المزعفر في هذه الرسالة أصلاً؛ لكون أصل كلامنا في هذه الرسالة مقصوراً على النهي عن الأحمر، فتذكر ذلك وكنْ على بصيرة.

إن قلت: لما اختلف الأحاديث في النهي عن الأحمر، فقد نهى النبي ﷺ عن لبس الأحمر ولَبَسَهُ، هو بنفسه، فلو حملت أحاديث النهي على الكراهة التنزيهية وحمل فعله ﷺ على تعليم عدم التحريم لكان جمعاً بين الأحاديث. قلت: عن هذا الحمل موانع ثلاثة:

الأول: ما سمعته من الروايات الفقهية الدالة على أن القول بكراهة التحريم هو الصحيح المختار من مذهب الحنفية، فعلياً أن نجتمع بين الأحاديث بجمع يكون موافقاً للصحيح المختار من مذهب أبي حنيفة؛ لأننا مقلدون إياه متكلمون على بيان القول الصحيح المختار عنده، فلا تحمل على الجمع المخالف للصحيح

المختار من مذهبه، مع كون كلا الجمعين ممكنين في الحديث. الثاني: أن ما قدمنا ممّا ورد في الأحاديث الشريفة من أن الحمرة من زيّ الشيطان، وأنها من أحبّ الزينة إلى الشيطان، وأن الثياب المصبوغة بها من ثياب الكفار، والأمر بإحراقها، وغضبه ﷺ على من لبسها وعدم ردّه ﷺ السلام على لباسها، ورجوعه عن دخوله في بيت زينب رضي الله تعالى عنها بسبب صبغها بها، فمجموع هذه الأمور كلّها دالة على كراهة التحريم، مانعة عن الحمل على الكراهة التنزيهية كما لا يخفى على مُنْصِفٍ.

الثالث: أن الجمع بين الأحاديث لا ينحصر في هذا الجمع بل جمع العلماء بينها على سبعة أوجه مذكورة في «فتح الباري»، وشرح الملاء عليّ القاري على «الشمائل النبوية» والأوفق منها بمذهب الحنفية، والأنسب من جهة مطابقته للعرف، والاستعمال هو الجمع بحمل أحاديث النهي على الأحمر البحت، وحمل أحاديث الجواز على المخطّط والمنقّش ولهذا اختار هذا الجمع صاحب «فتح القدير»، وصاحب «البحر الرائق» الذان هما من أعظم فقهاء الحنفية، فكان هذا الجمع هو المعول عليه عند الحنفية كما لا يخفى مع أنه قد صرح الملاء عليّ القاري في شرحه على «الشمائل» ناقلاً عن «ميرك»: أن جواز لبس المخطّط آمن مجمع عليه انتهى، فحمل الحديث على هذا المحمل الذي يصحّ على قول الكلّ أحسن

وأولى كما هو ظاهر، لا سترة به. إن قيل: قد ذكر ابن حجر المكي في شرحه على «الشماائل النبوية»: أن كراهة لبس الأحمر تنزيهية، قلت: وكذلك قال بعض العلماء الحنفية أيضاً لكن الكلام في أن الصحيح المختار في مذهب أبي حنيفة كراهة التحريم كما أن مفاد ظاهر أحاديث النهي أيضاً كراهة التحريم وإن كانت رواية التنزيه موجودة في مذهب أبي حنيفة رحمته الله أيضاً لكنّها خلاف الصحيح المختار كما عرفته. إن قيل: قد قال في «فتح القدير» في كتاب الحج: إنه يجوز للرجل المحرم أن يلبس الثوب المصبوغ بالمغرة؛ لأنه ليس له رائحة طيبة، وإنما فيه الزينة، والإحرام لا يمنعها انتهى. فأفاد أن الثوب المصبوغ بالمغرة كما يجوز لبسه للمحرم، كذلك يجوز لبسه لغير المحرم؟ قلنا: الجواب عنه على وجوه خمسة،

الأول: أن ما ذكر جواز المغرة للمحرم؛ لكونه ليس من منهيّات الإحرام أي: فلا يفسد بلبسه الإحرام، ولا يلزم به جزاء، ولا كفارة من الدم والصدقة ونحو ذلك، وإن كان منهيّاً من جهة أخرى عامّة يشتمل المحرم وغيره يدلّ على ذلك قوله صريحاً والإحرام لا يمنعها، وهذا كقولهم لا يضرّ الرجل المحرم لبس حرير وحلي من ذهب وفضّة، أي: لا يخلّ ذلك بإحرامه وإن كان منهيّاً من جهة أخرى، وهو أيضاً كقولهم لا يضرّ بالاعتكاف سباب، ولا جدال، ولا فسوق مع أن السباب، والجدال، والفسوق، منهي عنه في كلّ

حال ولو بغير المعتكف، وهو أيضاً كقولهم لو أسبل الصائم إزاره أو قميصه إلى ما تحت الكعبين فإنه لا يضرّ بصومه؛ لأنّ ذلك ليس من منهيّات الصوم وإن كان ذلك منهيّاً⁽¹⁾ لكلّ واحد صائماً كان أو غيره، وله نظائر كثيرة في الفقه لا تخفى على من تتبّع، وتحقيق ذلك: أن الجواز قد يراد به صحّة الفعل، أي: عدم فساد الفعل، وقد يراد به حلّ الإقدام على الفعل، صرح بذلك ابن الهمام في «فتح القدير»، والمراد به هاهنا المعنى الأوّل يعني: أن المحرم لا يفسد إحرامه بلبس الثوب المصبوغ بالمغرة، ولا يوجب لبس ذلك عليه جزاء، وحينئذ فلا منافاة بينه وبين القول بكراهة لبس الأحمر للمحرم وغيره أصلاً كما لا يخفى.

إن قيل: قد قال صاحب «الكفاية» في مسائل الإحرام عند قول المصنّف: ويتّقي المحرم الرفث والفسوق، إن المراد بالفسوق المعاصي وهي [في] حالة الإحرام أشدّ حرمة كلبس الحرير في الصلاة، وكالتطريب في قراءة القرآن انتهى. وأيضاً صرح ابن الهمام في «فتحه» في ذلك المقام: بأنّ حالة الإحرام حالة يحرم فيها كثير من المباحات المغوية للنفس فكيف بالمحارم الأصلية انتهى. فهاتان العبارتان تقتضيان أنّه لو كان لبس المصبوغ بالمغرة مكروهاً في غير

(1) إن كان من الخيلاء.

حالة الإحرام كما ذكرتموه لكان أشدّ كراهة في حال الإحرام فكيف يصحّ الجمع بين هذا وبين قول ابن الهمام بجواز لبسه للمحرم؟ قلتُ: يصحّ الجمع بينهما بناءً على ما ذكرنا من أن للجواز معنيين، وأنّ الجواز في كلام ابن الهمام يراد به عدم فساد الفعل لا حلّ الإقدام، فانقلع الإشكال من أصله، وصحّ أن يقال: لبس المصبوغ بالمغرة مكروه في غير حالة الإحرام، وهو أشدّ كراهةً في حال الإحرام، ومع ذلك لا يفسد الإحرام، ولا يوجب فيه كفارة ولا جزاء، فتأمل حقّ التأمل.

الثاني: أنّ الجواب الذي ذكرناه نحن هو منصوص في كلام الملاء علي القاري المكي، حيث قال في شرحه على «مؤطا الإمام محمد بن الحسن» الذي سمّاه «فتح المغطى»: إنّ النهي للمحرم؛ لأجل الطيب لا للون بدليل أنّ المحرم يجوز له لبس المصبوغ بالمغرة؛ لأنه لا رائحة له وإن كان يكره لبس الأحمر للرجل مطلقاً انتهى كلامه. فهذه العبارة تنادي بأن جواز لبس المصبوغ بالمغرة للمحرم إنّما هو من جهة إحرامه فقط كما ذكرنا وإن كان يكره له من جهة علّة عامّة أخرى.

الثالث: أنّه قد يطلق الجواز على الجواز مع الكراهة فلم يكن بين لفظ الجواز ولفظ الكراهة تحريماً أو تنزيهاً منافاة أصلاً من هذا الوجه، فيحمل عليه جمعاً بين الدلائل فهو نظير قول

أصحاب المتون كلّهم، جاز للواهب الرجوع في هبته مع أنّ الرجوع في الهبة مكروه تحريماً، ولهذا شبّهه النبي ﷺ بعود الكلب في قيئه.⁽¹⁾ ولهذا قال العلامة العيني في شرحه على «البخاري»⁽²⁾ عند قول البخاري باب الصلاة في الثوب الأحمر ما لفظه: إنّ لا خلاف للحنفية في جواز لبس الأحمر؛ لأنهم لم يقولوا بحرمة لبسه أي: بمعنى الحرام القطعي، وإنما قالوا: هو مكروه لحديث آخر، وهو نهيه ﷺ عن لبس المعصفر انتهى. فبهذا الجواب الذي ذكره العيني يظهر أنّ ما ذكره أكمل الدين في شرحه على «المشارك» من نسبة جواز لبس الأحمر إلى أبي حنيفة رحمته الله، فذلك محمول على الجواز مع الكراهة، أو محمول على الرواية الضعيفة في المذهب وإن ما فهمه الشرنبلالي منه من أنّ المذهب القويّ لأبي حنيفة رحمته الله نفي الكراهة، فهو غير الصحيح.

الرابع: أنّ جواز لبس المحرم لما لا رائحة له لا يختصّ بالمغرة فقط بل يشمل كلّ ما لا رائحة له كالقوة وصمغ السدر

(1) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم: 2400 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقَى ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

(2) المسمّى بـ «عمدة القاري».

وغير ذلك؛ لكونهم علّوه بعدم الرائحة، والحكم يعمّ بعموم العلة، كما هو المقرّر في أصول الفقه، فعلى هذا يكون مفاد هذه العبارة أي: عبارة «الفتح»: أن كل ما لا رائحة له يجوز للمحرم لبسه فيشمل المصبوغ بالفوة ونحوها، فما هو جوابكم عن ذلك في حق المحرم فهو جوابنا عن المصبوغ بالمغرة.

الخامس: أنّا لو تنزّلنا وفرضنا جواز المصبوغ بالمغرة من غير كراهة للمحرم لا من جهة الإحرام فقط فهو مبنيّ على القول الغير الأصحّ الناطق بعدم كراهة لبس الأحمر للرجل، وقد قدّمنا أن الأصحّ المأخوذ به خلافه.

إن قيل: ما ذكره الملاء عليّ القاري في «فتح المغطى» ففيه: أنّه إن أراد بالكراهة: الكراهة التنزيهية، فليس يضرّنا، بل هو المدعى، أو إن أراد بالكراهة الكراهة التحريمية فبين أوّل العبارة، وآخرها تدافع كما لا يخفى على من له أدنى مسكة بأساليب التراكيب؛ لأنّه صرح في أولها بأنّ النهي للمحرم ليس لأجل اللون بل للطيب، وفي آخرها صرّح بأنّ اللبس مكروه للرجل مطلقاً فيشمل المحرم أيضاً والعبارة المتدافعة ساقطة عن درجة الاعتبار.

قلنا: نجيب عنه أولاً بأنّه لا تدافع بين أوّل عبارة «فتح المغطى» وآخرها كما توهم؛ لأنّ الأوّل فيما نهى عنه المحرم لإحرامه، والثاني فيما نهى عن كلّ واحدٍ، وكثيراً ما يكون الشيء

منهياً بعلّة خاصّة، وعلّة عامّة فيختلف أحكام العلتين في موضعهما كما بيّنا ذلك من قبل بالأمثلة المنقولة عن الفقهاء، وثانياً: بأنّه لو حمل الجواز على معنى عدم فساد الفعل دون حلّ الإقدام عليه كما تقدّم منقولاً عن «فتح القدير» قريباً انقلع عرق التدافع عن أصله، وثالثاً: بأنّه لو فرض بينهما تدافع فإنّه لا يختصّ بالكراهة التحريمية بل يجري في التنزيهية أيضاً فالقول بأنّه إن أراد بالكراهة: الكراهة التحريمية فبين أوّل العبارة وآخرها تدافع غير صحيح قطعاً.

إن قيل: قد قال الملاء عليّ القاري في شرحه على «الشماثل النبوية» [عنه] تحت قول محمّد بن سيرين: كنّا عند أبي هريرة رضي الله عنه، وعليه ثوبان ممشّقان ما لفظه: أنّه قيل: فيه مخالفة لحديث النهي عن لبس الأحمر، والأظهر أن يقال: إنّ النهي عن الحمرة معلّل بأنّه من زينة الشيطان، والمصبوغ بالطين الأحمر ليس له ذلك الشأن انتهى. فما الجواب عنه؟.

قلتُ عنه أجوبة ثلاثة:

الأوّل: أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن الحمرة فأفاد النهي عن كلّ حمرة؛ إذ المفرد المحلّي باللام عامّ على الصحيح عند الأصوليين فيشمل بعمومه كلّ حمرة سواء كان مغرة أو غيرها، وسُمّي تلك الحمرة العامّة زينة الشيطان فالقول بأنّ المصبوغ بالطين الأحمر ليس له ذلك الشأن قول مخالف لعموم النصّ، والقول

المخالف لعمومه لا يكون مسموعاً من المجتهد فضلاً عن الملاء علي القاري الذي هو المقلد.

الثاني: إنا لو تنزلنا وسلمنا أنه ليس بعامة بل هو مطلق، فإن رسول الله ﷺ قد أطلق الحمرة، وأطلق عليها زينة الشيطان ولم يفرق بين حمرة وحمرة، والمطلق عند الحنفية ناطق في إفراده لا ساكت كما صرح به في «التلويح» وغيره من كتب الأصول، فلا يصح للمجتهد تقييد إطلاق ذلك النص بدون ورود نص مقيد عن النبي ﷺ فكيف يصح ذلك للملاء علي القاري الذي هو مقلد.

إن قيل: تخصيص ذلك العام على تقدير عمومته، وتقييده على تقدير إطلاقه يحصل بلبس أبي هريرة رضي الله عنه ثوبين مشققين.

قلنا: هذا لا يصح لما قدمنا عن «فتح القدير»: أن قول الصحابي وفعله إنما يكون حجة إذا لم ينفه شيء آخر من السنة لاسيما عند الحنفية القائلين بأن كلاً من تخصيص العام بالنص المتراخي وتقييد الإطلاق نسخ لا بيان ولا فسخ بعد النبي ﷺ.

الثالث: أن هذا الكلام الذي أورده الملاء علي القاري في شرحه على «الشماثل» وقد رده الملاء علي القاري بنفسه في شرحه على «مؤطا الإمام محمد بن الحسن» المسمى بـ «فتح المغطى شرح المؤطا» كما قدمنا عبارته من قبل، ومن المعلوم أن «فتح المغطى» تصنيفه متأخر عن شرح «الشماثل» إذ شرح «الشماثل» من تصانيفه

في سنة ثمان بعد الألف، و«فتح المغطى» من تصانيفه في سنة ثلث عشرة بعد الألف، والعمل على المتأخر من كلاميه؛ إذ هو كالناسخ للأول فتدبر هذا.

إن قيل: قد قال الملاء علي القاري في شرحه على «الشماثل» بعد ذكر حديث أبي داود في نهيه ﷺ عن المغرة ورجوعه ﷺ عن دخول بيت زينب رضي الله عنها بسبب صبغها بها أن هذا الحديث في سنده راوٍ ضعيف انتهى. فما الجواب؟ قلتُ عنه أجوبة خمسة:

الأول: أنه قد تقرر عند المحدثين أن الجرح المبهم أعني: ما لا يبين وجهه غير مقبول، وهذا جرح مبهم؛ إذ لم يبين فيه وجه الضعف بأن الضعف فيه لأي وجه من جهة تهمته أو من جهة الفسق أو تهمته أو لكثرة غلطه أو غفلته أو لكون مجهول العين أو مجهول الحال أو لخلل في ضبط رواية الراوي أو لفساد في عقيدته، ولكونه مخالفاً للثقات، أو لغير ذلك من الوجوه الكثيرة الضعف فما لم يبين وجه ذلك الضعف كان جرحاً مبهماً كان غير مقبول. ولهذا قال العيني في أوائل شرحه على «البخاري» ناقلاً عن ابن الصلاح: إن الجرح لا يقبل إلا إذا فُسِّرَ سببه انتهى. وقال الملاء علي القاري

رحمه الله في شرح «النخبة»: ⁽¹⁾ إنَّ الجرح لا يقبل إلاَّ إذا فسّر سببه حتّى لو لم يفسّر سببه بأن قيل هو ضعيف أو نحوه فإنّه لا يكون جرحاً مقبولاً انتهى. الثاني أنّ هذا الجرح مبهم من وجه آخر أيضاً وهو أنّه لم يعين ذلك الراوي الذي فيه الضعف فكان مبهماً من هذا الوجه أيضاً فكان غير مقبول لإطلاق قولهم: إنَّ الجرح المبهم غير مقبول.

الثالث: أن هذا الحديث لما رواه أبو داود في سننه سكت عليه وما سكت عليه أبو داود فهو حسن عنده كما هو المقرر في علوم الحديث ولا شك أن أبا داود أعلى كعباً في علم الحديث من الملاء عليّ القاري وأمثاله؛ لأنه من الحفاظ المتقنين الذين اتفق العلماء على قبولهم وتوثيقهم وقبول جرحهم وتعديلهم وأخذ الحديث عنهم وكونهم بانين لسنة النبي ﷺ فلما حكم أبو داود على هذا الحديث بالحسن كان قول الملاء عليّ القاري بضعفه مردوداً بسكوت أبي داود عليه لاسيما والجرح مبهم كما نبّهناك من قبل.

الرابع: أنّا لو تنزلنا وفرضنا في سند أبي داود راوياً ضعيفاً فلا ريب أن أبا داود روى أولاً هذا الحديث عن محمد بن عوف وقد

(1) شرح النخبة: المسمي بـ «مصطلحات أهل الأثر على نخبة الفكر».

قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: محمد بن عوف بن سفيان الطائي ابن جعفر الحمصي ثقة حافظ من الحادية عشر انتهى. ثم ساق أبو داود هذا الحديث عن محمد بن عوف بسندين إلى آخر الحديث وقد تقرّر عند أهل الحديث أن الحديث إذا كان مروياً عن راوٍ ضعيف ثم روي عن آخر ضعيف مثله فإنّه يتقوى بتعدد الطريقين ويصير حسناً لغيره يصير حجةً في الأحكام الشرعية وهذا الحديث لو فرض أن فيه راوياً ضعيفاً فإنّه ينجر ضعفه بالطريق الآخر ويصير حجةً في إفادته الحكم الشرعي كما لا يخفى.

الخامس: أنّا لو تنزلنا وفرضنا أنّه لم يتعدّد طرقه في سنن أبي داود فإنّه قد روى ابن ماجه في «سننه» بسنده أن النبي ﷺ نهى عن المغرة كما قدّمنا بهذه الرواية يزول الضعف منه ويحصل الانجبار الموجب؛ لكونه حجةً في الأحكام.

إن قيل: إنّ حديث أبي داود في النهي عن المغرة حكاية حال لا عموم لها فلا يعمّ كلّ أحمر ولا يشمل النهي عن المغرة في كلّ زمان؟

قلنا: عن ذلك أجوبة ثلاثة:

الأول: أنّه لو لم يشمل كلّ أحمر فلا شك في شموله للمصبوغ بالمغرة؛ لأنّ الكلام ما سيق إلاّ لأجله ونحن ما أوردناه إلاّ لهذا.

الثاني: أن قولهم حكاية حال لا عموم لها إنما يوردون وهذا إذا كان اللفظ الوارد في الحديث في حق حكم خاص شرعي فعلاً مثبتاً أو نكرةً مثبتةً أو ما يناسب ذلك ولم يردّ في ذلك الحكم صيغة عموم أصلاً كقول الصحابي أنه ﷺ قاء فلم يفطر، وكقوله صلى في الكعبة، وكقولهم احتجم وهو محرم أو احتجم وهو صائم وأما إذا كان الوارد في الحديث صيغة عموم كلفظ النهي أو كلفظ المفرد المحلّى باللام أو غير ذلك من صيغ العموم فلا يصحّ القول في حق ذلك الحكم بأنّه من حكاية فعل لا عموم لها. ومثال ذلك كالحديث الذي ورد فيها صيغة النهي كقولها لأحدٍ من أمته «لا تفعل كذا»، أو كقول الصحابي «أنّ النبي ﷺ نهى عن كذا» فإنّ فيه عموماً باعتبار الأزمان حتى أنّه يستوعب الأزمان كلّها ولهذا قال المحقّق التفتازاني في «التلويح» وغيره: إنّ الأمر لا يقتضي التكرار انتهى. وقال التفتازاني أيضاً في «المطول»: الحقّ أنّ النهي يقتضي الفور والتكرار انتهى. وقال المحقّق ابن الهمام في «تحرير الأصول»: إنّ موجب النهي الفور والتكرار أي: الاستمرار خلافاً لشذوذ النهي. وقال القاضي عضد الدين في «عضديته»: إنّ النهي بخلاف الأمر في شيئين، أحدهما: أن موجب النهي التكرار فينسحب حكمه على جميع الأزمان، وثانيهما: أن موجب النهي الفور فيجب الانتهاء في الحال انتهى. وقال العلامة إبراهيم بن محمّد الحلبي في شرحه على

«المنية» في مباحث الوضوء والاستنجاء: إنّ النهي يقتضي التكرار حتى أنّه يستوعب الأزمان بخلاف الأمر فإنه لا يقتضي التكرار انتهى. وفيما نحن فيه ورد لفظ النهي عن الأحمر والمعصفر وعن المَعْرَة في أحاديث كثيرة غير حديث أبي داود المذكور في المَعْرَة كما قدّمناها مفصّلةً فلفظ النهي يقتضي عموم الأزمان بلا شكّ والمفرد المحلّى باللام عامّ على القول الصحيح عند الأصوليين فلفظ الأحمر الوارد في الحديث يقتضي عموم أفراد الحمرة فيفيد النهي عن كلّ فردٍ فردٍ من الأحمر وكلّ فردٍ فردٍ من المعصفر وكل فردٍ فردٍ من المعرة فأين المقام من ذلك؟ وكيف يصحّ القول بأن هذا المقام مقام الحكاية التي لا عموم لها؟ وذلك ظاهر لا ستره به.

الثالث: أنا لو قطعنا النظر عن سائر الأحاديث الواردة في النهي عن الأحمر ونظرنا إلى نفس حديث أبي داود الوارد في المَعْرَة فهو مشتمل على النهي معنًى والنهي يقتضي عموم الأزمان كما ذكرنا.

إن قيل: حديث النهي عن الأحمر وإن كان عاماً لكنّه عامّ مخصوص البعض؛ لأنّه خصّ منه النساء بالإجماع والعامّ إذا خصّ منه البعض لا يبقى قطعياً عند أكثر الأصوليين من الحنفية حتى ينحط درجته عن خبر الواحد والقياس بمعنى أنّه يصحّ تخصيصه ثانياً بخبر الواحد وبالقياس، بل لا يبقى حجةً عند بعضهم؟

قلنا: عن هذا السؤال أجوبة خمسة:

الأول: أن هذا المقام ليس من العام باعتبار الأشخاص أصلاً حتى يتفرّع عليه القول بأنّه عامّ خُصّ منه النساء بل وردت النصوص الناهية عن الأحمر بألفاظ لا تدخل فيها النساء أصلاً بدليل أن الوارد في كثير من الأحاديث صيغة جمع المذكر كقوله ﷺ: «يَاكُمْ وَالْحُرَّةَ» وصيغة جمع المذكر لا يعمّ النساء عند الأكثر كما صرح به ابن الهمام في «تحرير الأصول» ووقع في كثير من الأحاديث الخطاب بالرجل الواحد كما في أحاديث عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما وذاك بظاهره لا يشمل المرأة وأيضاً يؤيّده ما ذكره العلامة ابن الحاجب في «منتهى الأصول» وشارحه القاضي عضد الدين الأيجي في «عضديته» والمحقق ابن الهمام في «تحرير الأصول»: إن خطاب الشارع لواحد من أمته ليس بعام فلا يتناول الباقيين خلافاً للحنابلة انتهى. ووقع في بعض الأحاديث: نهانا عن الأحمر، بصيغة المتكلم مع الغير وقول الرجل من الصحابة نهانا لا يشمل النساء بقرينة كون المتكلم من الرجال فلم يوجد فيه عموم الأشخاص ووقع في بعض الأحاديث نهى عن الأحمر وهو أيضاً لا يدلّ على عموم الأشخاص لما تقرّر في الأصول من أن العامّ في الأشخاص ليس بعامّ في الأزمان بل هو مطلق فيها فمثال الأول: ما ذكره المحقق التفتازاني في «شرح المقاصد»

والسيد الشريف في «شرح المواقف» في بحث الرؤية راّدين على المعتزلة أن قوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَارُ ۖ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَارَ ۗ﴾ [الأنعام: ١٠٣/٦] لسلب العموم لا لعموم السلب ولو سلّم فالآية وإن عمّت الأشخاص فهي لا تعمّ الأزمان فلا يشتمل عدم الرؤية في الآخرة فتكون القضية مطلقة لا دائمة انتهى. ومثال الثاني: ما ذكره المحقق التفتازاني في «التلويح» والقاضي عضد الدين في «عضديته» ما حاصله أن نحو قول الصحابي نهى النبي ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ^(١) قيل:

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» عن أبي هريرة، برقم: ١٢٣٠، في باب ما جاء في كراهية بيع الغرر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر، وبيع الحصاة. وأخرجه ابن الجارود، في «المنتقى» برقم: ٥٩٠ في باب المبيعات المنهى عنها من الغرر وغيره، وابن حبان في «صحيحه» برقم: ٤٩٥١، ويرقم: ٤٩٧٢ عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، والهيتمي في «موارد الظمآن» عن ابن عمر، برقم: ١١١٥، في باب بيع الغرر، وأبي عوانة في «مسنده»، عن ابن عمر رضي الله عنهما، برقم: ٤٨٨٠، في بيان حظر بيع الغرر وبيع الحصاة وبيع جبل الحبلّة، والدارمي في «سننه» عن أبي هريرة رضي الله عنه، برقم: ٢٥٥٤، في باب في النهي عن بيع الغرر، وعنه في باب في بيع الحصاة، برقم: ٢٥٦٣، وأبو بكر الكنان في «مصباح الزجاج» في

باب النهي عن بيع الغرر، والبيهقي عنه في «سننه الكبرى» برقم: ١٠١٩٧، في باب من قال لا يجوز بيع العين الغائبة، وبرقم: ١٠٦٥٤، في باب النهي عن بيع الحصاة، وبرقم: ٢١٤١١، في باب مكاتبه الرجل عبدة إلخ، وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما برقم: ١٠٣٨٩، في باب النهي عن بيع السنين إلخ، وبرقم: ١٠٦٢٩، في باب النهي عن بيع الغرر، وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه، في باب النهي عن بيع الغرر، برقم: ١٠٦٢٨، والدار قطني في «سننه» عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، برقم: ٤٦ وعن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما برقم: ٤٧، في كتاب البيوع، وأبو داود في «سننه» عن أبي هريرة رضي الله عنهما برقم: ٣٣٧٦، في باب في بيع الغرر، وابن ماجه عنه في «سننه» برقم: ٢١٩٤ وعن ابن عباس رضي الله عنهما، برقم: ٢١٩٥، في باب النهي عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر، والإمام مالك في «مؤطاه» عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه، برقم: ١٣٤٥، في باب بيع الغرر، والطبراني في «المعجم الأوسط» عن أبي هريرة رضي الله عنه، برقم: ٣٠٤، والإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما، في «مسنده» برقم: ٢٧٥٢، وعن ابن عمر رضي الله عنهما برقم: ٦٣٠٧، ٦٤٣٧، وعن أبي هريرة رضي الله عنه برقم: ٨٨٧١، ٩٦٦٥، ١٠٤٤٣، والطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما في «مسند الشاميين» برقم: ٤٦

١٢٦١، وعبد بن حميد الكسي في «مسنده» عن ابن عمر رضي الله عنهما، برقم: ٧٤٦، والطبراني في «المعجم الكبير» عن سعد رضي الله عنهما، برقم: ٥٨٩٩ (١٧٢/٦)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما برقم: ١١٣٤١، (١٥٤/١١)، وبرقم: ١١٦٥٥ (٢٥٤/١١)، والعسقلاني في «فتح الباري» برقم: ٢٠٣٦، وابن عبد البر في «تمهيد» (١٣٤/١٢)، والزرقاني في «شرحه على المؤطا» (٣٢٥/٣)، والنووي في «شرحه على صحيح مسلم» في باب بطلان بيع الحصاة إلخ، والسيوطي في «تنوير الحوالك شرح المؤطا»، عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه، برقم: ١٣٤٥، والقيسراني في «تذكرة الحفاظ» عن سهل بن سعد رضي الله عنه، برقم: ٢٥٣، والذهبي في «ميزان الاعتدال» عن ابن عباس رضي الله عنهما (٤٦١/١)، والعسقلاني في «لسان الميزان» عن ابن عمر رضي الله عنهما برقم: ١١٠٨، وابن عدي في «الكامل» عن ابن عمر رضي الله عنهما (٢٣٨/٤)، (١٠٨/٦)، وبرقم: ١٧٦٩، والمزي في «تهذيب الكمال» برقم: ٦٢٠، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» عن ابن عمر رضي الله عنهما برقم: ٣٣٨٩، وعن ابن عباس رضي الله عنهما برقم: ٣٤٦٧، والعسقلاني في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» برقم: ٧٦٧، والزيلعي في «نصب الراية في باب خيار الرؤية»، ومحمد بن الحسن الشيباني في «المبسوط» في كتاب

يَعْمَ كُلَّ غَرَرٍ وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمُ أَنْتَهَى. أي: لا يعمّ باعتبار أشخاص الغرر وإن كان من جهة النهي عاماً للأزمان كما صرح به التفتازاني في «التلويح» و«مطوّله» وقد قدّمناه عن قريب.

إن قيل: هذا الذي ذكرتم: أن قول الصحابي: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَحْضَرِ وَالْبُعْضِ، ليس بعامّ من أشخاص مناقض لما قدّمتم من قبل: أن قول الصحابي: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَحْضَرِ وَالْبُعْضِ، عامّ؟

قلنا: لا مناقضة فيه؛ لأنّا صرّحنا هناك بأنّ المراد به عموم الأزمان المستفاد من لفظ النهي وعموم أفراد الحمرة المستفاد من لفظ المفرد المحلّي باللام لا عموم أشخاص الإنسان فصار الحاصل أنّه لم يرد في حديث من أحاديث النهي عن الأحمر لفظ يكون دالاً على عموم الأشخاص؛ لأن صيغ العموم مضبوطة في الأصول ولم يوجد فيها شيء منها فلم تكن تلك الأحاديث شاملة للنساء أصلاً فلم يصحّ القول بأنها عامّة مخصوصة بإخراج النساء منها وإن دلّ

البيع والسلم، برقم: ١٩٧، وفي باب البيوع الفاسدة برقم: ١٧، ٢٣، وفي «الحجة» (٥٤٦/٢)، والمقدسي في «المغني» (١٥/٤)، ومحمّد بن إدريس الشافعي في «الأم» (٦٥.٦٧/٣)، (٢٩١/٧)، ومالك في «المدونة الكبرى» (٢٤١/٤).

لفظ بعض تلك الأحاديث على الإطلاق لكن أين المطلق من العامّ وكون العامّ المخصوص البعض ظنيّاً مختصّاً بالعامّ لا تعلّق له بالمطلق قطعاً فلم يكن النصّ الوارد في النهي عن الأحمر من باب العامّ الذي خصّ منه البعض أصلاً فبطل السؤال من أصله حتماً.

الثاني: أنّا لو تنزّلنا وفرضنا أنّ هذا عامّ مخصوص البعض فقد ذكر في كتب أصول فقه الحنفية كـ«التوضيح والتلويح» و«التحرير» وشرحه «التقرير والتيسير» و«فصول البدائع» وغيرها ما حاصله ما ذكروه من أنّ العامّ المخصوص البعض بعد تخصيصه لا يبقى قطعياً فيما وراء الخاصّ فذلك إنما هو إذا كان التخصيص بخاصّ مقارنة موصول حقيقة وإما إذا كان التخصيص بخاصّ متقدّم أو متأخّر أو مقارنة حكماً كمجهول التاريخ المحمول على المقارنة فإنه لا يبقى فيما وراءه ظنيّاً بل يبقى قطعياً ولهذا قال في «التوضيح» في الأصول: وإن كان العامّ متأخّراً عن الخاصّ ينسخ العامّ الخاصّ وإن كان الخاصّ متأخّراً، فإن كان موصولاً يخصّه، فإن كان متراحياً ينسخ الخاصّ العامّ في ذلك القدور ولا يكون العامّ حينئذٍ عاماً مخصّصاً بل يكون قطعياً في البواقي لا كالعام الذي خصّ منه البعض انتهى ما في «التوضيح». وفيما نحن فيه النصّ الخاصّ المبيح للبس الحمرة للنساء متأخّر عن العامّ الوارد بصيغة العموم كما هو بالنسبة إلى حديث أبي داود الذي قدّمنا عن عمرو بن شعيب عن أبيه

عن جدّه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ إذ ذكر النبي ﷺ فيه أولاً ما يدلّ على النهي العام ثم أخرج ﷺ النساء عنه بعد ما رجع عبد الله في اليوم الثاني بقوله: «أَفَلَا كَسَوْتُهُ بَعْضَ أَهْلِكَ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ لِلنِّسَاءِ»⁽¹⁾ فلم يكن هذا العامّ داخلاً في العامّ المخصوص الذي يصير ظنيّاً أصلاً بل يبقى قطعياً في الباقي فاندفع السؤال من أصله أيضاً.

الثالث: أنا لو تنزلنا وفرضنا أنّ هذا الخاصّ لم يعلم تقدّمه عن العامّ ولا تأخّره عنه بل جهل تأخيرهما كما هو بالنسبة إلى سائر الأحاديث المتقدّم ذكرها فقد أشار المحقّق ابن الهمام في «تحريره» في الأصول والعلامة شمس الدين الفناري في كتابه «فصول البدائع» في الأصول بما محصله أنّه إذا جهل تاريخ الخاصّ والعامّ فإنهما يحملان على المقارنة حكماً ولكنّ المجهول التاريخ الذي هو محمول على المقارنة حكماً لا يجعل العام فيما وراء الخاصّ ظنيّاً بل يبقى قطعياً حتّى يجري بينهما المعارضة فيما تناوياه فإن وجد في أحد الجانبين مرجّح كان يكون أحد النصّين محرماً والآخر مباحاً فیرجّح ذلك وإن لم يوجد مرجّح فيتوقّف عن العمل بهما انتهى محصلهما. وفيما نحن فيه فرضنا أنّه لا يعلم التاريخ بين النصّين

(1) قد سبق تخريجه.

ولكنّ الترجيح في أحد الجانبين موجود وهو كونه محرماً فیرجّح ذلك الجانب على مقتضى هذه القاعدة الأصولية فيبطل السؤال من أصله من هذا الوجه أيضاً.

الرابع: أنّ هذا الذي ذكرنا من عدم صيرورة العامّ المخصوص البعض ظنيّاً إذا كان التاريخ مجهولاً فإنّ ذلك يؤيّد أن النصوص الدالة على قطعية فرضية الصلاة والصيام على كلّ مؤمن ومؤمنة لا تصير ظنية بعد إخراج الصبي والمحنون منها بقوله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ»⁽¹⁾ الحديث مع

(1) أخرجه القرطبي في «تفسيره» (١٧٩/١١)، والإمام الشافعي في «أحكام القرآن» في فصل في معرفة العموم والخصوص، وابن الجارود في «المنتقى شرح المؤطا» برقم: ١٤٨، ٨٠٨، وابن خزيمة في «صحيحه» برقم: ١٠٠٣، في باب ذكر الخبر الدالّ على أن بالصلاة قبل البلوغ الإيجاب، وبرقم: ١٧٢١، في باب الدليل على أنّ فرض الجمعة على البالغين إلخ، وبرقم: ٣٠٤٨، في باب ذكر إسقاط فرض الحج عن الصبي إلخ، وابن حبان في «صحيحه» برقم: ١٤٢، في ذكر إخبار عن العلة التي إلخ، وبرقم: ١٤٣، في ذكر خبر ثان يصرح بصحة ما ذكرناه، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين» برقم: ٩٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٨١٧٠،

والهيثمي في «موارد الظمآن» برقم: ١٤٩٦، ١٤٩٧، في كتاب الحدود، وباب في من لا حد عليه، والترمذي في «سننه» برقم: ١٤٢٣، في كتاب الحدود، وباب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، والدارمي في «سننه» برقم: ٢٢٩٦، في كتاب الحدود، وباب رفع القلم عن ثلاثة، والهيثمي في «مجمع الزوائد» في باب رفع القلم عن ثلاثة (٢٥١/٦)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: ٤٨٦٨ في باب من تجب عليه الصلاة، وبرقم: ٨٠٩١، في باب الصبي لا يلزمه فرض الصوم إلخ، وبرقم: ٨٣٩٥، في كتاب الحج، وبرقم: ١١٠٨٩، في كتاب الحجر، وباب البلوغ بالسِّنِّ، وبرقم: ١١٠٩٠، في كتاب الحجر، وباب البلوغ بالاحتلام إلخ، وبرقم: ١١٢٣٥، في باب من لا يجوز إقراره، وبرقم: ١١٩٣٦، في باب من قال لا يحكم بإسلام الصبي، وبرقم: ١٤٨٨٦، في باب لا يجوز طلاق الصبي حتى يبلغ إلخ، وبرقم: ٢١٣٨٩، في كتاب المكاتب، وباب ما يجوز كتابته إلخ، والدارقطني في «سننه» برقم: ١٧٣، في كتاب الحدود والديات وغيره، وأبو داود في «سننه» برقم: ٤٣٩٨، ٤٤٠١، ٤٤٠٢، ٤٤٠٣، في باب في المحنون يسرق أو يصيب أحداً، والنسائي في «سننه الكبرى» برقم: ٥٦٢٥، في باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، وبرقم: ٧٣٤٣، ٧٣٤٦، في أبواب التعزيرات والشهود إلخ، وفي «سننه المجتبى» برقم: ١١٠٣/٣، والعسقلاني في «الدرية في تخريج أحاديث الهداية»

٣٤٣٢، في باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، وابن ماجه في «سننه» برقم: ٢٠٤١، في باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، وابن منصور الخراساني في «كتاب السنن» برقم: ٢٠٧٩، في باب المرأة تلد لستة أشهر، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٩٤/٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨٤/٢)، (٢٥٧/٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط»، برقم: ٣٤٠٣، وأحمد في «مسنده»، برقم: ٩٤٠، ٩٥٦، ١١٨٣، ١٣٢٧، ١٣٦٠، ١٣٦٢، ٢٤٧٣٨، ٢٤٧٤٧، ٢٥١٥٧، وإسحاق بن راهوية الحنظلي في «مسنده» برقم: ١٤١٣، والطبراني في «مسند الشاميين»، برقم: ٣٨٦، والطيالسي في «مسنده» برقم: ٩٠، وأبو يعلى في «مسنده» برقم: ٥٨٧، ٤٤٠٠، والطبراني في «المعجم الكبير»، برقم: ١١١٤١، والديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» برقم: ٣٢٨٥، والعسقلاني في «فتح الباري» (٦٤٣/٢)، وابن عبد البر في «تمهيد» (١٠٧/١)، والزرقاني في «شرحه على المؤطا»، برقم: ١٣٠ (٨٥/٢)، وبرقم: ٤٦ (٢٥٢/٢)، والنووي في «شرحه على صحيح مسلم»، قبل باب تحريم صوم يوم العيدين، والعسقلاني في «تهذيب التهذيب»، برقم: ٦٢١، والأنصاري في «طبقات المحلّثين بأصبهان» برقم: ٦٤٢، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١١٠٣/٣)، والعسقلاني في «الدرية في تخريج أحاديث الهداية»

عدم العلم بتقدم تاريخ الخاص على العام ولا بتأخره ولا يصح لأحد أن يقول: صارت النصوص العامة المذكورة بسبب تخصيصها بهذا الخاص ظنية فكذا هذا.

الخامس: أن إخراج النساء عن هذا النهي ثابت بالإجماع والثابت بالإجماع قطعي والمخرج بالقطعي لا يجعل العام ظنياً فيما

برقم: ٣١٨، في كتاب الزكاة، وبرقم: ٨٨١، في كتاب الحجر، وفي «تلخيص الحبير» (أي العسقلاني) برقم: ٢٦٣، ١٢٤١، والأنصاري في «خلاصة البدر المنير» برقم: ٢٩٠، في كتاب الصلاة، والزليعي في «نصب الراية» (٣٣٣/٢)، (٤/١٦١. ١٦٢. ١٦٣. ١٦٤)، والخطيب البغدادي في «الكفاية في علم الرواية» (٧٧/١)، والظاهري في «المحلى» برقم: ٢٧٦، ١١٣٢، ١٧٧٤، ١٨٢٦، ٢٠٢٤، والمقدسي في «المغني» (٨٨. ٢٥٦/٢)، وفي كتاب الإقرار في الحقوق (٨٧/٥)، (٢٤/٩)، ومحمد بن إدريس الشافعي في «الأم» (٢/١١٠. ٢٨)، وابن رشد القرطبي في «بداية المجتهد» في كتاب الطهارة والباب الأول، وفي باب القضاء، ومحمد بن إدريس الشافعي في «الرسالة»، وأبو الحسن الآمدي، في «الإحكام للآمدي» (١/٢٠٠)، والأندلسي في «الإحكام لابن حزم» (١٨٩/٢)، وأحمد في «فضائل الصحابة» برقم: ١٢٠٩، ١٢٣٢.

وراءه أشار إلى ذلك السعد التفتازاني وغيره، هذا تنبيه. أما القول بأن العام المخصوص البعض لا يبقى حجة أصلاً فهو قول ضعيف بمرّة ويدلّ على ضعفه أمران:

الأول: أنه قد احتجّ به الإمام أبو حنيفة رحمته الله وأصحابه في كثير من المسائل كجواز قتل المشركين المستفاد من قوله تعالى: ﴿فَاقتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥/٩] مع كونه خصّ منه المستأمن بقوله ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ الآية [التوبة: ٦/٩] وكجواز البيع المستفاد من قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ الآية [البقرة: ٢/٢٧٥] مع كونه خصّ منه الربا بقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢/٢٧٥] وكجواز قطع يد السارق المستفاد من قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ الآية [المائدة: ٣٨/٥] مع أنّ خصّ منه السارق من ذي الرحم المحرم والنّباش وغيرهما بدلائل الأحاديث الدالة على تخصيصه بها وكحكم بفساد البيع مع أنّه شرط المستفاد من نهيه ﷺ عن بيع وشرط مع كونه خصّ منه البيع بشرط الخيار وكحكمهم بإجراء الحدود كلّها بالنصوص الدالة عليها مع أنّها قد خصّ منها مواضع الشبهة إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي لا تعدّ ولا تحصى وقد أعرضنا عن ذكرها صفحاً؛ لئلا يطول الكلام.

الثاني: أن من المقرّر عند الأصوليين أنه ما من عامٍ إلا وقد خصّ حتى صار هذا اللفظ بينهم مجرى المثل السائر ولم يستثنوا منه إلا في موضعين كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥/٨] وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۖ﴾ [آل عمران: ١٠٩/٣] فلو كان العامّ المخصوص البعض ليس بحجّة أصلاً لم يبق في تمام أدلة الشريعة المطهّرة دليل من كتاب أو سنة يحتجّ به قطعاً والتالي باطل فالمقدّم مثله، هذا تنبيه آخر.

إن قيل: قد جمع العلامة حسن بن عمّار بن علي الشرنبلالي الحنفي رسالة في جواز لبس الأحمر وادّعى أنه مذهب الإمام أبي حنيفة [رحمه الله] وادّعى ما ثبت الجواز بدليل قطعيّ عامّ في جواز الزينة مبقى على عمومها الشامل لجواز التزيين بالحرمة، فما الجواب عنه؟

فقلنا: إنه إنما بنى رسالته على أمور ثلاثة:

أحدها: ما نقله أكمل الدين في شرحه على «المشارك» أن جواز لبس الأحمر مطلقاً قال به أبو حنيفة رحمته الله والجواب عنه على وجوه ثلاثة:

أما أولاً: فهو أن كلام الأكمل محمول على الجواز مع الكراهة كما قدّمنا ذلك عن العيني في شرحه على «البخاري» والدليل على هذا الحمل أن كتب الحنفية أكثرها ناطقة بالكراهة كما قدّمنا

عبارة جمّ غفير من تلك الكتب فارجع إليها إن شئت.

وأما ثانياً: فلو فرض أن كلام الأكمل معناه الجواز بدون الكراهة فهو مبني على الرواية الضعيفة المنقولة عن بعض فقهاء المذهب كما أشرنا إليه سابقاً، وأما ثالثاً: فلو فرض أن كلام الأكمل معنا الجواز بلا كراهة فلا ريب أن الأكمل لا معتبر بقوله في مقابلة ما نقلناه من الروايات عن كتب كثيرة من كتب المذهب الحنفيّة التي عليها مدار مذهبهم وقد سبقنا مبلغاً كثيراً من تلك الروايات فكيف يصحّ القول بأن نقله المذهب كلّهم أو أكثرهم لم يطّلعوا على مذهب أبي حنيفة وإنّما اطلع عليه الأكمل فقط، فصار نقل الأكمل ضعيفاً لمخالفة الجمّ الغفير من الحنفية الناقلين لمذهب الإمام الأعظم رحمته الله والشرنبلالي بنى كلامه على نقل الأكمل والمبني على الضعيف ضعيف.

وثانيها: أنه بنى كلامه على حديث الحلة الحمراء وقد أجابنا عنه بأجوبة كثيرة قد قدّمناها عند ذكر ذلك الحديث وكلّ جواب ذكرنا هناك فهو جواب عن استدلال بذلك.

وثالثها: أنه بنى كلامه على قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ اِدْمَ خُدُوْا زِيْنَتَكُمْ﴾ الآية [الأعراف: ٣١/٧] قال: واللباس الأحمر من الزينة قد أباحها الله تعالى في القرآن العظيم بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِيْنَةَ اللَّهِ

الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴿الْأَعْرَافُ: ٣٢/٧﴾ وادّعى أنه استدلل على جواز لبس الأحمر بالنص القطعي الغير المؤول والغير المحتمل مع كونه مبقياً على عمومه.

قلنا: عن ذلك أجوبة ستة،

الأول: أن أخذ الزينة المذكورة مقيّد بقوله تعالى: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١/٧] وفسره المفسرون بما يستر العورة ويستدلون به على فرضية ستر العورة في الصلاة ولهذا قال في «الهداية»: ويستر عورته لقوله تعالى: ﴿يَبْنَؤُا دَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١/٧] أي: ما يوارى عورتكم عند كل صلاة انتهى. ويوافقه ما قال القاضي البيضاوي في «تفسيره» حيث قال: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ أي: ثيابكم لمواراة عورتكم ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ لصلاة أو طواف وفيه دليل على وجوب ستر العورة في الصلاة فأفاد أن الأمر في قوله تعالى: ﴿خُذُوا﴾ للوجوب بمعنى الافتراض انتهى. ويوافقه أيضاً ما في «الكشاف» حيث قال: لم يأمرهم الله بالحرير والديباج، وإنما كان أحدهم يطوف عرياناً ويدع ثيابه وراء المسجد، وإن طاف وهي عليه ضرب وانتزعت [عنه]؛ لأنهم قالوا: لا نعبد الله في ثياب أذنبا فيها [انتهى]، فرد الله تعالى عليهم وأمر المؤمنين بستر العورة عند الصلاة والطواف انتهى. فلما كان أخذ

الزينة كنايةً عن ستر العورة عند الصلاة والطواف لا يبقى لاستدلال الشرنبلالي على جواز لبس الأحمر من هذه الآية وجه أصلاً وهو الظاهر لا سترة فيه.

والثاني: أننا لو تنزلنا وفرضنا أنه ليس المراد بهذه الزينة ستر العورة بل المراد ما فهمه الشرنبلالي من أن المراد التحمل بالثياب الجميلة وأن الأمر فيه للإباحة فلا شك أن الله سبحانه وإن لم يحرم الزينة التي ليست هي للشيطان لكنه قد حرم ما هو زينة الشيطان؛ إذ قد سمى النبي ﷺ الأحمر زينة الشيطان ﴿وَمَا يُنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٥٣-٤] فكانت الأحاديث الناهية عن الأحمر مفسرة لمعنى القرآن ومقيدة له بما ليس من زينة الشيطان وهو أيضاً ظاهر لا مرية فيه.

الثالث: أنه سبحانه وتعالى لم يطلق الزينة بل قيدها بإضافتها إلينا باعتبار الحال والانتقال فقال: ﴿زِينَتَكُمْ﴾ فمعناه خذوا الزينة التي أبحنها لكم ونفعناكم بها ثم فسرنا بعده بقوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ [الأعراف: ٣٢/٧] أخرجها لنفع عباده وإضافتها في هذه الآية إلى ذاته المقدسة باعتبار الخلق والإباحة فكان النص القرآن بذاته دالاً على أن زينة الله هي المأمور بها وإن زينة الشيطان هي المنهى عنها وهذه تكتة لطيفة كافية لمن أنصف.

الرابع: أنا قد قدّمنا أن المقرّر عند الأصوليين أن النصّ العامّ من الكتاب والسنة عند الشافعي ظنيّ أصلاً وأمّا عند غيرهم فهو قطعيّ ما لم يصّر مخصوص البعض بنصّ خاصّ مقارنة موصول حقيقة وأمّا إذا صار مخصوص البعض فإنّه يصير فيما وراء الخاصّ ظنيّاً بالإجماع ومن المعلوم أن حلي الذهب والفضّة وثياب الحرير من أكمل الزينة قد حرّمه الله تعالى على لسان نبيّه ﷺ في أحاديث كثيرة فبعد ذلك لا يخلو الأمر من وجهين إمّا أن يكون إخراج لبس الحرير ولبس حلي الذهب والفضّة من هذه الآية بنصّ مقارنة موصول حقيقة أوّلاً فنسوق الكلام على الوجهين معاً ونقول إن كان إخراجها بنصّ مقارنة موصول حقيقة حتى يحصل التخصيص المصطلح عند الأصوليين فحينئذ يصير نصّ الزينة ظنيّاً بالإجماع أمّا عند الشافعية فلكون العامّ عندهم ظنيّاً بأصله وأمّا عند غيرهم فلصيرورته ظنيّاً بعد تخصيصه فبطل قول الشرنبلالي على جواز لبس الأحمر بالأمر القطعي بل قام إجماع الأصوليين على بطلان قوله ذلك وإن كان إخراجها بنصّ غير مقارنة بل إمّا بمتقدّم على ذلك العامّ، أو بمتأخّر عنه، أو بما لم يعلم له تقدّم ولا تأخّر؛ لجهالة تاريخه، فعلى الأوّلين قد قدّمنا أن التأخّر يكون ناسخاً للمتقدّم في القدر الذي تلاقيا فيه فكذلك فيما نحن فيه النصّ الوارد في النهي عن الأحمر إن كان متقدّماً على نصّ الزينة أو متأخّراً يكون المتأخّر

ناسخاً أمّا متقدّم في القدر الذي تلاقيا فيه، فكما كان لبس الحرير ولبس حلي الذهب والفضّة خارجاً عن الآية بحديث النهي عنه فكذا يكون لبس الأحمر خارجاً عن الآية بحديث النهي عنه من غير فرق، وعلى الثالث ينظر إلى الترجيح من خارج كما قدّمنا تحقيقه عن كتب الأصول فلمّا نظرنا إلى الترجيح وجدنا أحد النصّين مبيحاً والآخر مانعاً فرجّحنا المانع على ما سبق تحقيقه فما ادّعاه الشرنبلالي من أن نصّ الزينة عامّ فيبقى على عموميه فهو باطل قطعاً كما لا يخفى على الماهر في علم الأصول فتدبّر حقّ التدبّر.

الخامس: أن قول الشرنبلالي أنّه قد استدللّ بدليل قطعي فإن أراد قطعيّ المتن فقط فلا ينفعه؛ لأنّه قد صرح المحقق ابن الهمام في «تحريره» وشارحه في «تيسيره» عند ذكر قولهم الفرض: ما ثبت بدليل قطعي، أن الدليل القطعيّ ما كان قطعيّ الثبوت والدلالة كالأية المفسّرة المحكمة والسنة التواترة التي مفهومات كلّ منها قطعية وأمّا ما كان ظنيّ الثبوت قطعيّ الدلالة كأخبار الآحاد التي مفهوماتها قطعية أو بالعكس كالأية المؤولة والمحكمة فلا يكون دليلاً قطعياً فلا يثبت بها الفريضة انتهى. وقد قدّمنا أن هذه الآية مؤولة بستر العورة ومحمّلة لإخراج كثير من أقسام الزينة كلبس الحرير ولبس حلي الذهب والفضّة منها فيبطل قول الشرنبلالي من هذا الوجه أيضاً وإن أراد أن الدليل الذي استدللّ به قطعيّ المتن والدلالة فذلك

ممنوع لما عرفت من أن الدليل القطعي من النصوص وإن كان قطعياً متناً ودلالةً والقرآن العظيم وإن كان كله قطعياً المتن بلا شك، لكن دلالة في كثير من المواضع ليست بقطعية منها هذا الموضوع كما اطلعناك عليه آنفاً فانقلع قول الشرنبلالي من أصله من هذا الوجه أيضاً كما لا يخفى على المنصف.

السادس: أن كل ما ذكرته أن في هذه الرسالة فهو جواب عن أقوال الشرنبلالي لكنني لم أكتب الجواب على أقواله بالتفصيل على حدة رعاية للاختصار وكل من تمهد القواعد التي أوردناها في هذه الرسالة فإنه يقدر على الجواب عن أقوال الشرنبلالي كما لا يخفى على المتأمل الصادق.

وقد تم الكلام على هذا المرام والحمد لله على التمام والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام وعلى آله وصحبه البررة الكرام ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبارك وسلم وشرف وكرم.

فهرس الأحاديث الواردة في الرسالة

- أ أمك أمرتك بهذا 45
 اذهب واطرهما عنك 46
 ألا أرى هذه الحمرة قد علتكم 40
 أفلا كسوته بعض أهلك؟
 115
 أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس القسي المعصفر 53
 إن الشيطان يحب الحمرة فإياكم والحمرة 36
 أن النبي ﷺ نهانا عن مياثر الأرجوان 33
 أن النبي ﷺ نهى عن المفدّم 63
 إنه ﷺ نهاني ولا أقول نهاكم 92
 إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما 42
 إياكم والحمرة فإنها أحب الزينة إلى الشيطان 37
 إياكم والحمرة فإنها زي الشيطان 82، 84، 84، 86
 إياكم والحمرة فإنها زينة الشيطان 88
 إياكم والحمرة فإنها من أحب الزينة إلى الشيطان 41
 إياكم والحمرة؛ لأنها زينة الشيطان 54

أَيُّهَا إِهَابُ دَبِغٍ فَقَدْ طَهَّرَ 55، 82

الحديث أو الأثر الصفحة

42 الحمرّة من زينة الشيطان

59 دباغها طهورها

72 رأيت رسول الله ﷺ في ليلة أضحيان وعليه حلّة حمراء

116 رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق

78 صدق الله ورسوله ﷺ (إنما أموالكم وأولادكم فتنة)

67 كنا عند أبي هريرة وعليه ثوبان ممشّقان من كتان

62 كنت يوماً عند زينب امرأة رسول الله ﷺ ونحن نصبغ ثيابها

لا أركب الأرجوان 33

لا أركب الأرجوان ولا ألبس المعصفر 53،

79

73 ما اجتمع الحلال والحرام إلّا وغلب الحرام

71 ما رأيت ذي لَمّة في حلّة حمراء أحسن من رسول الله ﷺ

46 ما هذا؟ فانتلقت، فأحرقتة

52 ما هذان الثوبان؟

48 ما هذه الريطة عليك؟

35 مرّ رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم على النبي ﷺ فلم يرد عليه

52 من أين لك هذا؟

30 نهانا النبي ﷺ عن المياثر الحمر والقسي

110 نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر

مآخذ تخريج الأحاديث ومراجعها

- الصنعاني المتوفى ٢١١هـ
١١. مسند الحميدي للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المتوفى ٢١٩هـ
١٢. كتاب السنن للإمام أبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني المتوفى ٢٢٨هـ
١٣. الطبقات الكبرى للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري المتوفى ٢٣٠هـ
١٤. مسند ابن الجعد للإمام أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي المتوفى ٢٣٠هـ
١٥. المصنّف للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي المتوفى ٢٣٥هـ
١٦. مسند إسحاق للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي المتوفى ٢٣٨هـ
١٧. المسند للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى ٢٤١هـ
١٨. الورع للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى ٢٤١هـ
١٩. فضائل الصحابة ﷺ للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى ٢٤١هـ

١. الجامع لمعمر بن راشد للإمام معمر بن راشد الأزري المتوفى ١٥١هـ
٢. المؤطا للإمام مالك بن أنس ﷺ المتوفى ١٧٩هـ
٣. المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس ﷺ المتوفى ١٧٩هـ
٤. المبسوط للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن فرقد الشيباني المتوفى ١٨٩هـ
٥. الحجة للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن فرقد الشيباني المتوفى ١٨٩هـ
٦. الأمّ للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ
٧. الرسالة للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ
٨. أحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ
٩. مسند الطلياسي للإمام أبي داود سليمان بن داود الفارسي البصري الطلياسي المتوفى ٢٠٤هـ
١٠. المصنّف للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام

٢٠. كتاب الزهد للإمام هناد بن السري الكوفي المتوفى ٢٤٣هـ
٢١. المسند للإمام أبي محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي المتوفى ٢٤٩هـ
٢٢. سنن الدارمي للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي المتوفى ٢٥٥هـ
٢٣. صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى ٢٥٦هـ
٢٤. صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى ٢٦١هـ
٢٥. سنن ابن ماجه للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه المتوفى ٢٧٥هـ
٢٦. سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن أشعث المتوفى ٢٧٥هـ
٢٧. تأويل مختلف الحديث للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى ٢٧٦هـ
٢٨. سنن الترمذي للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى ٢٧٩هـ

٢٩. الآحاد والمثاني للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني المتوفى ٢٨٧هـ
٣٠. مسند البزار للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار المتوفى ٢٩٢هـ
٣١. السنن المحتبى للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى ٣٠٣هـ
٣٢. السنن الكبرى للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى ٣٠٣هـ
٣٣. مسند أبي يعلى للإمام أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي المتوفى ٣٠٧هـ
٣٤. المنتقى لابن جارود للإمام أبي محمد عبد الله بن علي بن جارود النيسابوري المتوفى ٣٠٧هـ
٣٥. مسند الروياني للإمام أبي بكر محمد بن هارون الروياني المتوفى ٣٠٧هـ
٣٦. صحيح ابن خزيمة للإمام أبي بكر أحمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري المتوفى ٣١١هـ
٣٧. مسند أبي عوانة للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائيني المتوفى ٣١٦هـ
٣٨. شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة

بن عبد الملك بن سلمة الطحاوي المتوفى
٣٢١هـ

٣٩. ضعفاء العقيلي للإمام أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى
العقيلي المتوفى ٣٢٢هـ

٤٠. الجرح والتعديل للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن
إدريس أبو محمد الرازي التميمي المتوفى
٣٢٧هـ

٤١. تاريخ جرجان للإمام أبي القاسم حمزة بن يوسف
الجرجاني المتوفى ٣٤٥هـ

٤٢. صحيح ابن حبان للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد
التميمي البستي المتوفى ٣٥٤هـ

٤٣. المعجم الكبير للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن
أيوب الطبراني المتوفى ٣٦٠هـ

٤٤. المعجم الأوسط للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن
أيوب الطبراني المتوفى ٣٦٠هـ

٤٥. المعجم الصغير للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن
أيوب الطبراني المتوفى ٣٦٠هـ

٤٦. مسند الشاميين للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن
أيوب الطبراني المتوفى ٣٦٠هـ

٤٧. الكامل في ضعفاء الرجال للإمام أبي أحمد عبد الله بن عديّ
بن عبد الله الجرجاني المتوفى
٣٦٥هـ

٤٨. طبقات المحدثين للإمام أبي محمد عبد الله بن محمد بأصبهان
بن جعفر بن حيان الأنصاري المتوفى
٣٦٩هـ

٤٩. سنن الدار قطني للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدار قطني
البغدادى المتوفى ٣٨٥هـ

٥٠. ناسخ الحديث ومنسوخه للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن
عثمان بن شاهين المتوفى ٣٨٥هـ

٥١. المستدرک على الصحيحين للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد
الله الحاكم النيسابوري المتوفى
٤٠٥هـ

٥٢. حلية الأولياء للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد
بن إسحاق الأصبهاني المتوفى ٤٣٠هـ

٥٣. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم
للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد
بن إسحاق الأصبهاني المتوفى ٤٣٠هـ

٥٤. الإرشاد للإمام أبي يعلي الخليلي بن عبد الله بن أحمد

الخليلي القزويني المتوفى ٤٤٦هـ

٥٥. المحلّي للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

الظاهري المتوفى ٤٥٦هـ

٥٦. الإحكام للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم

الأندلسي المتوفى ٤٥٦هـ

٥٧. السنن الكبرى للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن

موسى البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ

٥٨. شُعَبُ الإيمان للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن

موسى البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ

٥٩. التمهيد لابن عبد البرّ للإمام عمر يوسف بن عبد الله بن عبد

البر النمري المتوفى ٤٦٣هـ

٦٠. الاستيعاب في معرفة الأصحاب

للإمام عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر

النمري المتوفى ٤٦٣هـ

٦١. موضح أوهام الجمع والتفريق

للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت

الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ

٦٢. تاريخ بغداد للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت

الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ

٦٣. الكفاية في علم الرواية للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت

الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ

٦٤. تذكرة الحفاظ للإمام محمد بن طاهر القيسراني

المتوفى ٥٠٧هـ

٦٥. الفردوس بمأثور الخطاب للإمام أبي شعاع شيرويه بن شهرداد

بن شيرويه الديلمي الهمداني المتوفى

٥٠٩هـ

٦٦. بداية المجتهد للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن

رشد القرطبي المتوفى ٥٩٥هـ

٦٧. المغني للإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد قدامة

المقدسي المتوفى ٦٢٠هـ

٦٨. تكملة الإكمال للإمام أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي

المتوفى ٦٢٩هـ

٦٩. الإحكام للإمام أبي الحسن علي بن محمد الآمدي

المتوفى ٦٣١هـ

٧٠. الترغيب والترهيب للإمام أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي

المنذري المتوفى ٦٥٦هـ

٧١. تفسير القرطبي للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي

بكر بن فرح القرطبي المتوفى ٦٧١هـ

٧٢. شرح النووي على صحيح مسلم

للإمام أبي زكريّا يحيى بن شرف بن مري
النووي المتوفى ٦٧٦هـ

٧٣. تهذيب الكمال للإمام أبي الحجاج يوسف بن الزكي

عبد الرحمن المزني المتوفى ٧٤٢هـ

٧٤. سير أعلام النبلاء للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن

عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ

٧٥. ميزان الاعتدال للإمام شمس الدين محمد بن أحمد

الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ

٧٦. نصب الراية للإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف

الحنفي الزيلعي المتوفى ٧٦٢هـ

٧٧. خلاصة البدر المنير للإمام عمر بن علي بن الملقن الأنصاري

المتوفى ٨٠٤هـ

٧٨. تحفة المحتاج للإمام عمر بن علي بن أحمد الوادياشي

الأندلسي المتوفى ٨٠٤هـ

٧٩. مجمع الزوائد للإمام علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى

٨٠٧هـ

٨٠. موارد الظمآن للإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر

الهيثمي المتوفى ٨٠٧هـ

٨١. مصباح الزجاجة للإمام أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل

الكناني المتوفى ٨٤٠هـ

٨٢. فتح الباري للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني الشافعي المتوفى ٨٥٢هـ

٨٣. تلخيص الحبير للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني الشافعي المتوفى ٨٥٢هـ

٨٤. الإصابة للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني الشافعي المتوفى ٨٥٢هـ

٨٥. الدراية للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني الشافعي المتوفى ٨٥٢هـ

٨٦. لسان الميزان للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني الشافعي المتوفى ٨٥٢هـ

٨٧. تهذيب التهذيب للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني الشافعي المتوفى ٨٥٢هـ

٨٨. تغليق التعليق للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني الشافعي المتوفى ٨٥٢هـ

٨٩. أسباب ورود الحديث للإمام جلال الدين أبي الفضل عبد

الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى

٩١١هـ

كتاب التوكل على الله

للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا
(المتوفى 281هـ)

خرج أحاديثه

أبو الضياء محمد فرحان القادري الرضوي العطاري

من إصدارات

دار إحياء العلوم

P.O. Box # 4949, Karachi-74000, Pakistan.

القول الأنور في بيان حكم لبس الأحمر

٩٠. تنوير الحوالك للإمام جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن
بن أبي بكر السيوطي المتوفى ٩١١هـ

٩١. شرح الزرقاني على المؤطا للعلامة محمد بن عبد الباقي بن
يوسف الزرقاني المتوفى ١١٢٢هـ

٩٢. كشف الخفاء للعلامة إسماعيل بن محمد العجلوني
الجراحي المتوفى ١١٦٢هـ

وصلى الله على النبي الأمي وآله وأصحابه صلى الله عليه وسلم
صلاةً وسلاماً عليك يا رسول الله.

كتاب فيه معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ

تأليف

الإمام الشيخ الحافظ أبو نكرياحيى بن
عبد الوهاب ابن منده (المتوفى 512 هـ)

خرّج أحاديثه

أبو الضياء محمد فرحان القادري الرضوي العطاري

من إصدارات

دار الحياء للعلوم

P.O. Box # 4949, Karachi-74000

أصناف المغرورين

للشيخ الإمام العالم العامل حجة الإسلام

أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي رحمه الله

(المتوفى 505 هـ)

خرّج أحاديثه

أبو الضياء محمد فرحان القادري الرضوي العطاري

دار الحياء للعلوم

P.O. Box # 4949, Karachi-74000, Pakistan.

Email: ihya_al_uloom@hotmail.com

دَارُ الْحَيَاءِ الْعُلُومِ

P.O. Box # 4949, Karachi-74000, Pakistan.
Email: ihya_al_uloom@hotmail.com